

الحقوق المعنوية
في
ميزان الشريعة الإسلامية
دراسة فقهية

إعداد الدكتورة
نادية أبو العزم السيد حسن
الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن

الحقوق المعنوية في ميزان الشريعة الإسلامية دراسة فقهية

الدكتورة / نادية أبو العزم السيد حسن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد ﷺ.

أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى ختم شرائعه بشريعة الإسلام المتصفة بالشمول والوضوح والكمال، مما جعلها صالحة لكل زمان ومكان، ومن هذه الجوانب أحكام المعاملات، وقد استجدت بعض المعاملات في هذا العصر، ففطق العلماء يبينون أحكامها للناس بإلحاقها بنظائرها، وتكييفها من الناحية الفقهية.

ومن المعاملات المستجدة الحقوق المعنوية التي برزت بشكل واضح نتيجة لتطور الحياة المدنية والاقتصادية والثقافية والعلمية والصناعية، فكثرت الأمور المعنوية مما جعل الفقهاء والعلماء المعاصرين يتلمسوا لها حكماً في الفقه الإسلامي حتى يطمئن المتعاملون إلى سلامة تصرفاتهم وشرعيتها على وفق أحكام الشريعة الإسلامية. فكل حادث لا بد له من حكم شرعي، وهذا يستلزم الوقوف على حقيقة الحقوق المعنوية حتى يمكن تصورهما ومعرفتهما ثم ترتيب الحكم الشرعي لها. وسوف أقصر في هذا البحث على أهم الحقوق العينية وأمسها بالواقع وأكثرها تطبيقاً من الناحية العملية.

وقد قسمت هذا البحث إلى سبعة مطالب وخاتمة:

المطلب الأول في: بيان معنى الحق وأنواعه.

المطلب الثاني في: بيان حقيقة الحقوق المعنوية.

المطلب الثالث: في بيان معنى حق التأليف وحمايته.

المطلب الرابع في: بيان الحقوق الواردة على المؤلفات.

المطلب الخامس في: بيان التكيف الفقهي لحق المؤلف المالي وحق الابتكار.
 المطلب السادس في: بيان حق النشر والتوزيع.
 المطلب السابع في: بيان حق براءة الاختراع والاسم التجاري.
 والخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث .
 الحقوق المعنوية

ويحتوي على سبعة مطالب :

المطلب الأول : في بيان معنى الحق وأنواعه .
 المطلب الثاني : في حقيقة (الحقوق المعنوية).
 المطلب الثالث: في بيان معنى حق التأليف وحمايته .
 المطلب الرابع : في الحقوق الواردة على المؤلفات .
 المطلب الخامس: في التكيف الفقهي لحق المؤلف المالي وحق الابتكار.
 المطلب السادس : في حق النشر والتوزيع .
 المطلب السابع : في حق براءة الاختراع والاسم التجاري.

المطلب الأول

في

بيان معنى الحق وأنواعه

أولاً: الحق لغة: نقيض الباطل وهو مصدر حق الشيء يحق إذا ثبت ووجب، وحق الأمر حقا، وحقه، وحقوقا: صحح وثبت وصدق، وفي القرآن الكريم ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقُّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(١).

ويقال: يحق عليك أن تفعل كذا: أي يجب.

قال ابن فارس: الحاء والقاف أصل واحد وهو يدل علي إحكام الشيء وصحته.

وعرفه الجرجاني بأنه: الثابت الذي لا يسوغ إنكاره .

والحق يطلق علي المال والملك والموجود الثابت.

ومعني حق الأمر - وجب ووقع بلا شك.

والحق: واحد الحقوق يشمل ما كان لله، وما هو لعباده .

وحقوق الله تعالى: ما يجب علينا نحوه من عبادته وتوحيده، وطاعته.

والحق هو: اسم من أسماء الله تعالى، وأومن صفاته.

ومن معاني الحق في اللغة: النصيب الواجب للفرد، أو الجماعة، والجزم،

الصدق، الأمر المقضي، العدل، والواجب اللازم^(٢) .

قال تعالى ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣)

والحق في الاصطلاح يأتي بمعنيين:

لكم الأول: في اصطلاح أهل المعاني: هو الحكم المطابق للواقع، يطلق علي

الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتغالها علي ذلك ويقابله الباطل.

(١) سورة يس آية/٧٠.

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١٥/٢، القاموس المحيط للفيروز آبادي ١١٢٩/

مؤسسة الرسالة- القاموس الفقهي لسعدي أبو حبيب/٩٤، ٩٣، لسان العرب لابن منظور ٩٤٠/٢ ط دار المعارف- التعريفات للجرجاني/١٢٢- ط. عالم الكتب.

(٣) سورة الروم آية/٤٧.

لثم والثاني: أن يكون بمعنى الواجب الثابت، وهو قسمان: حق الله - حق العبد، وقد قسم علماء الأصول الحقوق إلى أربعة أقسام:

لثم (١) حق الله الخالص - هو ما يتعلق به النفع العام للعالم من غير اختصاص بأحد، فينسب إلي الله تعالى، لعظم خطره، وشمول نفعه أو هو: مالا مدخل للصلح فيه، كالحدود والزكوات والكفارات وغيرها.

وقد عرفه بعض الأصوليين حق الله: بأنه متعلق أمره ونهيه وهو عبادته، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(١). فيكون حق الله كل تكليف شرعي، ولكن حق الله بمعناه العام يدخل فيه حق الأمة وصالحها العام. وقال الشاطبي: "إن كل حكم شرعي فيه حق للعباد إما عاجلاً وإما آجلاً بناء على أن الشريعة إنما وضعت لمصالح العباد".

لثم (٢) أما حق العبد: فهو ما يتعلق به مصلحة خاصة له كحرمة ماله أو هي التي تقبل الصلح والإسقاط والمعاوضة عليها.^(٢)

لثم (٣) ما اجتمع فيه الحقان وكان حق الله هو الغالب: كحد القذف عند الحنفية، وأما عند جمهور الشافعية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية، فإن حق العبد فيه هو الغالب.

لثم (٤) ما اجتمع فيه الحقان وحق العبد هو الغالب: كالقصاص من القاتل العمد.

ولكن الشاطبي حصر الحقوق في ثلاثة أقسام نافياً القسم الثاني السابق، لا يرى وجود ما يسمى بحق العبد الخالص؛ لأن كل حكم شرعي ليس بخال عن حق الله تعالى، وأنه لا يوجد في نظره خلوص الحق الفردي، وبذلك يتأكد فيه. وقد رتب الفقهاء آثاراً كثيرة على هذه الأقسام السابقة وبالأخص على حق الله وحق العبد، حيث إن حقوق الله تعالى لا تقبل الإسقاط، ولا تورث، ويدخل فيها

(١) سورة الذاريات آية ٥٦.

(٢) التعريفات/١٢٢، الموافقات للشاطبي ٣١٦/٢ - ط. المدني - القاهرة، الموسوعة الكويتية/١٨/٨ بالإحالة علي إعلام الموقعين ١٠٨/١، شرح المنار/٨٨٦، تيسير التحرير/٢-١٧٤-١٨١، بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة د/ القره داغي / ٣٩٤ ط. دار البشائر.

الحسبة ، والملاحقة، وأن منافعها تعود إلى عامة المسلمين، ونحو ذلك^(١).

للمعني العام: وهو كل ما يثبت للشخص من ميزات ومكنات أكان الثابت شيئاً مالياً أو غير مالي^(٢).

والحق في عرف الفقهاء: له مدلول حيث يطلق على الحقوق الخلقية مثل حق المسلم ، وحق الجار، وحق صاحب ، وعلى الحقوق المالية ، ويطلق كذلك على ما يقابل الأعيان والمنافع المملوكة كحق الشفعة ، وحق الحضانة ، والولاية وغير ذلك .

ولذلك عرفه الأستاذ أبو سنة بأنه : ما ثبت في الشرع للإنسان، أو لله تعالى على الغير، وهو بهذا المعنى يشمل ملك العين ، والمنفعة، والحقوق الفكرية، والفطرية^(٣).

وعرفه الأستاذ مصطفى الزرقاء بأنه: "اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليفاً.

وذلك كحق الولي في التصرف علي من تحت ولايته، فإنه سلطة لشخص علي آخر، وكحق البائع في طلب الثمن من المشتري، فإنه تكليف علي الثاني لمصلحة الأول، وكحق الوارث في ملكية أعيان التركة الموروثة، وحق الإنسان في منفعة العقار الموصي له بمنفعته، فإنها سلطة لشخص علي شيء^(٤).

(٢) واستعملوه في مقابل الأعيان والمنافع المملوكة بمعنى المصالح الاعتبارية الشرعية التي لا وجود لها إلا باعتبار الشرع؛ كحق الشفعة، وحق

(١) الموافقات للشاطبي ٣١٦/٢، بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة/ ٣٩٥.

(٢) المعاملات المالية المعاصرة د/ شبير/ ٥٢ ط. دار النفائس ، معجم المصطلحات الاقتصادية - لغة الفقهاء لنزيه حماد/ ١٢١.

(٣) النظريات العامة للأستاذ/ أحمد فهمي أبو سنة/ ١٥٠، بحوث في المعاملات المعاصرة د/ القره داغي/ ٣٩٦ .

(٤) المعاملات المالية المعاصرة د/ محمد عثمان شبير/ ٥٢ بالإحالة علي معجم المصطلحات الاقتصادية لغة الفقهاء لنزيه حماد/ ١٢١. ط. المعهد العالي للفكر الإسلامي .

الطلاق، وحق الحضانة والولاية.

كما أنهم يلاحظون أحياناً المعنى اللغوي في الاستعمال كما في قولهم حقوق الدار، أي مرافقها كحق التعلي، وحق الشرب، وحق المسيل لأنها ثابتة للدار ولازمة لها^(١).

وقد اختلف القانونيون في تعريف الحق على مذاهب :

فعرفه الدكتور عبد الرازق السنهاوي بمغناه العام في المعاملات: بأنه " مصلحة مالية يقرها القانون للفرد"^(٢).

وقد لوحظ علي هذا التعريف أنه غير جامع لأفراد الحقوق في المعاملات؛ فإنه لا يتناول الحقوق التي هي من قبيل الصلاحيات غير المالية، كحق الوكيل في ممارسة العمل الموكل به، فإن حقه في هذه الممارسة ليس مصلحة مالية، وإنما هو سلطة، وإن كان العمل موضوع الصلاحية ذا قيمة مالية.

كما لوحظ عليه أن تفسير الحق بالمصلحة. بمعنى المنفعة غير دقيق، وإنما هو اختصاص الشخص بهذه المصلحة، ولذلك لجأ بعض القانونيين إلي وضع تعريف آخر وهو: " القدرة علي القيام بأعمال معينة لتحقيق مصلحة يحميها القانون "^(٣).

وهذا التعريف غير سديد؛ لأن القدرة وهي المكنة القانونية إنما هي أثر للحق ونتيجة يستلزمها، وليست هي الحق نفسه. كما أنه يحصر الحق في قيام صاحبه بأعمال بينما للحق صور أخرى: كحق الزوج علي زوجته في الطاعة المشروعة^(٤).

وعرفه آخرون بأنه : استئثار شخص بمزية يقرها الإنسان له ويخول له بموجبها أن يتصرف في قيمة معينة باعتبارها مملوكة أو مستحقة له^(٥). ولهذا يكون التعريف المختار للحق بالمعنى العام هو ما وضعه الأستاذ

(١) نفس المراجع السابقة.

(٢) نظرية العقد للسنهوري/٢ المدخل الفقهي العام للدكتور مصطفى الزرقاء/١٢.

(٣) النظرية العامة للحق لشفيق شحاتة/٧، المدخل الفقهي العام للزرقاء /١٣.

(٤) المدخل للزرقاء /١٣.

(٥) المعاملات المالية/د/ شبير / ٥٣ .

مصطفى الزرقاء^(١)، وهو "اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليفاً".

٢- أقسام الحقوق في القانون

قسم علماء القانون الوضعي الحقوق إلى قسمين: سياسية، ومدنية^(٢).
أولاً- الحقوق السياسية: وهي الحقوق التي ينشئها القانون للأفراد بمناسبة تنظيمه للحكم وسلطاته المختلفة: كحق الانتخاب وحق الترشيح.

ثانياً- الحقوق المدنية: وهي التي تهدف إلى تحقيق مصالح الأفراد بشكل مباشر، وهي تنقسم إلى قسمين:

أ- الحقوق العامة: وهي التي تهدف إلى إحاطة شخص الإنسان بالرعاية والاحترام الواجبين، وتسمى بالحقوق المنزومة للشخصية، والتي يعد إنكارها إهداراً لآمية الإنسان، وذلك مثل حق الإنسان في سلامة جسده وحرمة مسكنه وغير ذلك.

ب- الحقوق الخاصة: وهي التي تنشأ نتيجة روابط الأفراد بعضهم ببعض بمقتضى قواعد القانون الخاص بفروعه المختلفة من قانون مدني وأحوال شخصية وغير ذلك، وهي تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول- حقوق الأسرة: وهي التي تقررها قوانين الأحوال الشخصية: كحق الولاية، وحق الطلاق وغير ذلك.

القسم الثاني- الحقوق المالية: وهي التي يمكن تقويمها بالمال، وهي تنقسم عند بعض القانونيين إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول- الحقوق العينية وهي: عبارة عن سلطة مباشرة يمنحها القانون لشخص علي شيء معين بالذات كحق الملكية، وهي تعطي صاحبها حق الانتفاع بالشيء واستعماله واستغلاله، بدون توسط أحد. ومثال ذلك حق الملكية، فللمالك

(١) الملكية في الشريعة الإسلامية د/ عبد السلام العبادي ١٠١/١ - ١٠٥ ط. مكتبة الأقصى، الأردن، الحق ومدى سلطان الدولة د/ فتحي الدريني / ٦١ ، المعاملات المالية د/ القرة داغي / ٣٩٧ .

(٢) انظر: نظرية الحق لمحمد سامي منكور / ١٠، محاضرات في النظرية العامة للحق لإسماعيل غانم / ١٨-٥٠، والملكية د/ العبادي ١١١/١، المعاملات المالية د/ شبير / ٥٤.

الحق في الانتفاع بما يملك واستعماله واستغلاله مباشرة^(١).

النوع الثاني - الحقوق الشخصية: وهي رابطة قانونية بين شخصين: كدائن ومدين، يقوم بمقتضى هذه الرابطة أحدهما وهو المدين بأداء مالي معين للشخص الآخر وهو الدائن: كأن يقوم المدين بسداد الدين للدائن، أو أن يقوم المشتري بتسليم الثمن للبائع، أو أن يقوم البائع بتسليم المبيع للمشتري، وكحق المستأجر قبل المؤجر الذي يلتزم بالتسليم من الانتفاع بالعين المؤجرة، ويطلق على هذه الحقوق: الالتزامات.

النوع الثالث - الحقوق المعنوية: نسبة إلى المعنى، وهو لغة: ما يدل عليه اللفظ، وجمعه معاني .

والمعاني: ما للإنسان من الصفات المحمودة، والمعنوي خلاف المادي، وخلاف الذاتي (محدثان) ، وهذا المعنى الأخير هو المقصود، فالحقوق المعنوية : يعني الحقوق غير المادية. وهي التي ترد وتتصب على أشياء معنوية لا تدرك بحاسة من الحواس ، وإنما تدرك بالعقل والفكر. كالأفكار والاختراعات.

الحق المعنوي : هو سلطة لشخص على شيء غير مادي هو ثمرة فكر صاحب الحق أو خياله أو نشاطه ، كحق المؤلف فيما ابتدعه من أفكار عليه، وحق الفنان في مبتكراته الفنية ، وحق المخترع في مخترعاته الصناعية وهكذا^(٢) .

٣ - أقسام الحق عند الفقهاء

ويقسم الفقهاء الحقوق باعتبار مضمونها : إلى حقوق مالية ، وحقوق غير مالية .

فالحقوق المالية : هي المتعلقة بالأموال ومنافعها، وهذه تشمل الحقوق الواردة على الأعيان والمنافع والديون.

(١) الكافي في شرح القانون المدني الأردني والقانون المدني العراقي والقانون المدني اليمني في الالتزامات لعبد المجيد الحكيم/ ٢٣، المعاملات المالية د/ شبير / ٥٦ .

(٢) الوسيط للسهنوري ١/ ١٠٣، الحقوق المعنوية د/ عجيل النشمي - مجلة الفقه الإسلامي العدد الخامس ٣/ ٢٢٨٣ - ٢٢٩٨، الملكية في الشريعة الإسلامية مع مقارنتها بالقوانين العربية / ١/ ١٢ - ١٦ ، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا عدد ٢٣ / ٤ / ٢٧٥٢ .

والحق قد يكون حقاً مالياً شخصياً إذا كان حقاً شرعياً لشخص على آخر، كحق المشتري في تسلم المبيع وحق البائع في تسلم الثمن.

وقد يكون الحق مالياً عينياً إذا كان حقاً شرعياً لشخص على شيء " فإذا اغتصب شخص شيئاً من آخر ، فإن حق المغصوب منه المتعلق بهذا الشيء حق عيني، أما حق المغصوب منه قبل الغاصب في أن يرد الشيء المغصوب فهو حق شخصي " (١) .

والحقوق غير المالية : هي التي لا تعلق لها بالمال، كحق ولي المقتول في القصاص والعفو .

وهذا التقسيم مأخوذ من جملة تقسيمات الفقهاء للحقوق .

وقد قسم ابن رجب : الحقوق إلى خمسة أنواع :

الأول : حق ملك ، كحق السيد في مال المكاتب .

والثاني : حق تملك، كحق الأب في مال ولده .

والثالث: حق الانتفاع ، كوضع الجار خشبة على جدار جاره ، إذ لم يضرَّ

به .

والرابع: حق الاختصاص: وهو عبارة عما يختص بالانتفاع به، كمرافق الأسواق المتسعة التي يجوز البيع والشراء فيها، كالدكاكين المباحة ونحوها ، فالسابق إليها أحق بها .

والخامس: حق التعلق لاستيفاء الحق، كتعلق حق المرتهن بالرهن ، وتعلق حق الغرماء بالتركة^(٢) .

للم وقال ابن قدامة : " الحقوق على ضربين : أحدهما : ما هو حق لأدمي، والثاني ما هو حق لله تعالى .

وحق الأدمي ينقسم قسمين :

(١) الشريعة الإسلامية تاريخها ونظرية الملكية والعقود للدكتور بدران أبو العينين بدران / ٣٠١ . نشر مؤسسة شباب الجامعة بمصر .

(٢) القواعد في الفقه الإسلامي لا بن رجب الحنبلي / ١٢٠٠ القاعدة الخامسة والثمانون بتصرف. ط. الأولى بمصر .

أحدهما: ما هو مال، أو المقصود منه المال .

الثاني: ما ليس بمال، ولا المقصود منه المال، وهو كل ما لا يثبت إلا بشاهدين، كالقصاص، وحد القذف، والنكاح، والطلاق ...

والضرب الثاني: : حقوق الله تعالى، وهي نوعان :

أحدهما: الحدود .

الثاني: الحقوق المالية، كدعوى الساعي الزكاة على رب المال، وأن الحول قد تم، وكمل النصاب^(١).

ثم ويقسم الفقهاء الحقوق إلى: حق مجرد، وحق غير مجرد أو منقّر.

فالحق المجرد: ما كان غير منقّر في محله، أي لم يقدّم بمحل ، ولم يتقرر في ذات ، كحق الشفعة، فإنه نوع من الولاية، أعطيت للشفيع في أن يملك العقار بعد أن يملكه المشتري، ومثله حق المرور بالنسبة للطريق ..

وغير المجرد : هو ما له تعلق بمحله تعلق استقرار ، بمعنى أن لتعلقه أثرًا أو حكماً قائماً يزول بالتنازل عنه، وذلك كحق القصاص، فإنه يتعلق برقبة القاتل ودمه، ومع قيامه يكون غير معصوم بالنسبة لولي القصاص، ولكن بالتنازل عنه يصير معصوم الدم^(٢).

والحقوق المجردة عند الحنفية لا يجوز الاعتياض عنها ، ولذا قالوا: لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة عن الملك ، كحق الشفعة ، وقال في البدائع: " الحقوق المفردة لا تحتل التملك. ولا يجوز الصلح عنها" .

وأضاف ابن عابدين قوله: وكذا لا تضمن بالإتلاف، قال في شرح الزيادات

(١) المغني مع الشرح الكبير ١٢ / ١٢٧، ١٢٨ .

(٢) أحكام المعاملات ، للشيخ علي الخفيف / ٢٩ بتصرف .

وقد قسم الشيخ مصطفى الزرقا الحقوق العينية في الفقه الإسلامي وما أسماه بالحقوق شبه العينية بناء على التمييز بين الحق العيني والشخصي إلى أنواع : حق الملكية وحق الانتفاع ، وحقوق الارتفاق ، وحق الارتهان ، وحق الاحتباس، وحق الرقبة وحقوق القرار على الأوقاف. (مصادر الالتزام ٣٨ / ٢) وما بعدها.

للسرخسي : " وإتلاف مجرد الحق لا يوجب الضمان ، وعلل لذلك بأن الاعتياض عن مجرد الحق باطل ، إلا إذا فوت حقاً مؤكداً ، فإنه يلحق بتقويت حقيقة الملك في حق الضمان " ، وهذا القيد يقرب مذهب الحنفية هنا إلى رأي من قال بجواز الاعتياض دون تفصيل بين الحقوق .

والحق الزيلعي وابن نجيم بعدم جواز الاعتياض عن حق الشفعة، الاعتياض عن الوظائف في الأوقاف، واستثنى من قاعدة عدم جواز الاعتياض عن الحقوق المجردة حق القصاص، وملك النكاح، وحق الرق، فإنه يجوز الاعتياض عنها. وتنازع الحنفية في عدم قبول الاعتياض عن الوظائف ، نظرا لاعتبار كثير منهم للعرف الخاص، وهذا منه ، وعليه أفتوا بجواز النزول عن الوظائف بمال^(١). وهذا يشير إلى أن ما كان عرفاً عاماً ، أو كان عرفاً خاصاً يتضمن منفعة مشروعة ، فإنه يجوز الاعتياض عنه بالمال. ومن جنس ما استثنى حقوق الارتفاق كحق العلو، والشرب ، والمسيل.

المطلب الثاني

في

حقيقة الحقوق المعنوية "حقوق الابتكار"

أولاً: الحقوق المعنوية "حقوق الابتكار": هي مصطلح واسع يسع معناها جميع الحقوق غير المادية ، فيدخل فيها الحقوق الفكرية كحق التأليف والصناعة. < الحقوق المعنوية: هي سلطة لشخص على شيء غير مادي، سواء أكان نتاجاً ذهنياً: كحق المؤلف في المصنفات العلمية والأدبية، أم براءة اختراع في المخترعات الصناعية، أم ثمرة لنشاط تجاري يقوم به التاجر لجلب العملاء: كما في الاسم التجاري، والعلامة التجارية.

يقول الدكتور عبد الرزاق السنهوري في المراد بها: "إن أكثر الحقوق المعنوية حقوق ذهنية، والحقوق الذهنية حق المؤلف: وهو ما اصطلح على تسميته بالملكية الأدبية، والفنية، والحقوق المتعلقة بالرسالة، وهي ما اصطلح على تسميتها

(١) حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ٥١٨/٤ ، ٥١٩ بتصرف . ط.

بملكية الرسائل، وحق المخترع، وهو ما اصطلح علي تسميته بالملكية الصناعية، والحقوق التي ترد علي ما يتكون منه المتجر، والتي اصطلح علي تسميتها هي وسندات التداول التجارية بالملكية التجارية، ويجمع ما بين هذه الحقوق جميعها حقوق ذهنية^(١).

فهذا النوع من الحقوق لم يكن معروفاً في الشرائع القديمة، وإنما كان وليد التطور العلمي والثقافي والاقتصادي والصناعي، ولا يمكن إدراجه مع الحقوق العينية، لأنه ليس بسلطة مباشرة لشخص علي شيء معين، ولا مع الحقوق الشخصية؛ لأنه لا يعطي صاحبه الحق في أن يطلب من شخص آخر القيام بعمل معين أو التكليف بفعل معين. وإنما هو سلطة لشخص علي شيء غير مادي. فمن يملك تلك السلطة يحتفظ بثمرة جهده الفكري وإنتاجه الذهني، ويحتكر المنفعة المالية التي يمكن الحصول عليها من نشره وتعميمه^(٢).

وقد نص القانون المدني الأردني علي هذا النوع من الحقوق فجاء في المادة (٧١): "الحقوق المعنوية هي التي ترد علي شيء غير مادي، ويتبع في شأن حقوق المؤلف والمخترع والفنان والعلامات التجارية وسائر الحقوق المعنوية الأخرى أحكام القوانين الخاصة"^(٣).

وبناء علي ذلك عرّف الدريني حقوق الابتكار بأنها: "الصورة الفكرية التي تفننت عنها الملكية الراسخة في نفس العالم أو الأديب ونحوه، مما يكون قد أبدعه هو، ولم يسبقه إليه أحد"^(٤).

(١) الوسيط للسنهوري ٢٧٦/٨، الملكية في قوانين البلاد العربية د/ الصدة ٩/ ١، الملكية في الشريعة الإسلامية د/ عبد السلام العبادي ١/ ١٩٦، بحوث في فقه المعاملات د/ القرة داغي / ٣٩٨

(٢) نظرية الالتزام العامة للزرقا ٢١/٣، المعاملات المالية د. شبير/ ٥٥ ، الكافي في شرح القانون المدني الأردني، بالإحالة علي القانون المدني العراقي، واليميني في الالتزامات لعبد المجيد الحكيم/ ٣٤.

(٣) المذكرات الإيضاحية للقانون المدني الأردني ١/ ٨٤، المعاملات المالية د/ شبير/ ٥٦ ، المعاملات المالية د/ القرة داغي / ٣٩٨ .

(٤) المعاملات المالية د/ القرة داغي/ ٣٩٩، حق الابتكار في الفقه الإسلامي المقارن للأستاذ=

وعرف د/ الزحيلي حق الإبداع بأنه: هو حق مالي مبتكر، يرد على شيء غير مادي، يتميز بالسبق والتفوق أو الأصالة، واستقطاب أنظار الجمهور إليه، أي إنه أحد الحقوق التي يمكن تقويمها بالمال، ويتسم بالجدة، ويرد على منجزات الفكر أو الذهن، مثل حق التأليف في المصنفات العلمية والأدبية، وحق الرسام في لوحاته المبتكرة، وما يسمى براءة الاختراع الصناعي، أي الشهادة بأنه وليد اختراع العالم وما يحققه التاجر من سمعة وشهرة بسبب الإتيان والجودة كالاسم التجاري، دون أن يسبق إليه أحد قبله، ويدل على التفوق العملي والتفهم العلمي، وهو أصيل لا تقليد فيه، يجنب أنظار الناس إليه، لأنه منجز جديد، وهو ثمرة الذهن، لذا كانت حقوق الإبداع في أغلبها حقوقاً ذهنية وكذلك يشمل حقوق النشر للمطبوعات بمختلف الوسائل، ومنها الأقراص المسجلة.

وهو أحد الحقوق المعنوية في اصطلاح رجال القانون، وقد يسمونه بحق الملكية الأدبية أو الفنية أو الصناعية، أو الحقوق الذهنية أو الحقوق الواردة في أموال غير مادية.

وكل من الحقوق المعنوية، والحقوق العينية وهي صلة الشخص بشيء معين بذاته كحق الملكية.

والحقوق الشخصية وهي العلاقة القائمة بين شخصين كعلاقة الدائن بالمدين هي من فئة الحقوق المالية، أي التي تقوم بالمال.

وهذا الحق حديث النشأة، بسبب التطور العلمي والثقافي والاجتماعي، لذا كان مثار اختلاف في احترامه وحمايته وتموله وتملكه، فلم تكن له في الماضي قيمة مالية، ويمكن أن يسطو عليه غير صاحبه وينسبه لنفسه، ولم يكن للإبداع العلمي والفني والأدبي في العصور الغابرة أثر مادي، وإنما يقتصر على مجرد اختصاص نسبه لمبدعه عن طريق النسخ أو الكتابة والتدوين أو الإعلان السريع كإعلان القصيدة الشعرية من الشاعر نفسه أمام حاكم أو أمير أو زعيم قبيلة، أو بمناسبة معينة، أو لعلاج فوضى اجتماعية كقصائد الإرشاد والمديح والحكمة، أو إنهاء حالة الحرب التي طال أمدها، ونحو ذلك^(١).

= الدكتور محمد فتحي الدريني / ٧٩.

(١) المعاملات المالية المعاصرة د/ الزحيلي / ٥٨٠.

ويعرف الشيخ/ علي الخفيف الحقوق المعنوية بقوله : " أما الحقوق المالية فهي الحقوق التي تقوم بالمال فيكون محلها مالا أو مقوماً بالمال، وتنظم العلاقات المالية بين الشخص وغيره.

ومن هذه الحقوق يتكون العنصر الإيجابي للزمة وقد يكون محلها مادة ، وقد يكون غير مادة وهي: إما حقوق عينية ، وإما حقوق شخصية، وإما حقوق معنوية. أما الحقوق المعنوية فهي التي ترد وتنصب على أشياء معنوية لا تترك بحاسة من الحواس، وإنما تترك بالعقل والفكر كالأفكار والاختراعات، ولذا كان الحق المعنوي سلطة على شيء غير مادي هو ثمرة فكر صاحب الحق أو خياله أو نشاطه، كحق المؤلف في ما ابتدعه من أفكار، وحق الفنان في مبدعاته الفنية، وحق المخترع في مخترعاته الصناعية وهكذا^(١).

الألفاظ التي تطلق علي الحقوق المعنوية:

أطلق علي الحقوق المعنوية عدة تسميات منها:

أ- الملكية الأدبية والفنية والصناعية؛ باعتبار أن حق الشخص علي إنتاجه الذهني حق ملكية.

وقد لوحظ علي هذه التسمية أنها تتنافي مع موضوع الحقوق المعنوية، وهو الفكر والإبداع؛ لأن الملكية تقع علي الأشياء المادية المحسوسة، والمادة تؤتي ثمارها بالاستحواذ والاستئثار في حين أن الفكر يؤتي ثماره بالنشر. وبهذا لا يطلق علي حق المؤلف أو المخترع حق ملكية^(٢)، ولأن حق الملكية مؤبد في حين أن الحق المعنوي مؤقت بمدة معينة ينقضي بعدها كحق المؤلف ينتقل إلي الورثة، وبعد مدة معينة يسقط حق الورثة فيه بنص القانون، ويصبح المؤلف (الكتاب) مملوكاً ملكية عامة.

ب- الحقوق الذهنية؛ باعتبار أن جميع صور الحقوق المعنوية من نتاج

(١) الملكية في الشريعة الإسلامية مع مقارنتها بالقوانين العربية/ للدكتور/ علي الخفيف/ ١٢ - ١٦.

(٢) الوسيط للسنيهوري بتصرف : ٢٧٩/٨، المعاملات المالية د/ شبير/ ٥٦ .

الذهن^(١).

ج- الحقوق التي ترد علي أموال غير مادية. ولوحظ عليها أنها تعني ببيان الخصائص الأساسية لهذه الحقوق في المجال المالي لإظهار الفارق بينها وبين الحقوق العينية والحقوق الشخصية^(٢).

د- الحقوق المتعلقة بالعملاء؛ وذلك نظراً إلي موضوع هذه الحقوق، وهي الأشياء التي تكون من إبداع الذهن أو القيمة التجارية. وأن هذين الأمرين تتجدد قيمتهما جميعاً بحسب ما يجتنب إليها من العملاء.

وقد لوحظ علي هذه التسمية أنها قد تصدق علي الاسم التجاري والعلامة التجارية، لكنها لا تصدق علي بقية الحقوق المعنوية كحق المؤلف^(٣).

هـ- وأطلق عليها الأستاذ مصطفى الزرقاء "حقوق الابتكار".

وقال في ترجيح هذه التسمية: "وقد رجحنا أن نسمي هذا النوع "حقوق الابتكار" لأن اسم "الحقوق الأدبية" ضيق لا يتلاءم مع كثير من أفراد هذا النوع: كالإختصاص بالعلامات الفارقة التجارية، وعناوين المحال التجارية مما لا صلة له بالأدب، والنتاج الفكري. أما اسم "حق الابتكار" فيشمل الحقوق الأدبية: كحق المؤلف في استغلال كتابه، والصحفي في امتياز صحيفته، والفنان في أثره الفني من الفنون الجميلة، كما يشمل الحقوق الصناعية والتجارية مما يسمونه اليوم بالملكية الصناعية؛ كحق مخترع الآلة، ومبتدع العلامة الفارقة التي نالت الثقة، ومبتكر العنوان الذي أحرز الشهرة الخ"^(٤).

وقد أيدته في ذلك غيره من العلماء المعاصرين منهم د/ محمد سعيد رمضان البوطي حيث قال: "لعل هذا الإصلاح فيه من الاتساع ما يشمل سائر الصور،

(١) حق الملكية لعبد المنعم الصدة/ ٢٩٥ ط. مصطفى البسابي الحلبي - القاهرة، د/شبير/ ٥٦ .

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) المعاملات المالية د/ شبير / ٥٦ .

(٤) نظرية الالتزام للزرقاء: ٢١-٢٢، المعاملات المالية د/ القره داغي / ٣٩٩، د/ شبير /

والجزئيات المطروحة في هذا البحث من حيث حق التأليف، وإبداع الصنعة، ومدلول "الماركة" وعموم ما يسمى اليوم بالاسم التجاري. ذلك لأن مصدر الحق في هذه الصور الجزئية وأمثالها هو الجهد الإبداعي الذي استقل به شخص دون غيره أو أشخاص محدودون، سواء تعلق هذا الحق بمعان ومدرجات ذهنية مجردة أو تعلق بمصنوع مادي أورث اهتماماً وفائدة للآخرين^(١).

والأولى تسميتها بحقوق الابتكار؛ لأن فيها من الاتساع ما يشمل الصور المطروحة، وفيها من الإحكام ما يمنع دخول حقوق غير مالية: كحق القصاص، وحق الطلاق، وحق الرهن وغير ذلك، فهي حقوق معنوية تدخل تحت تلك التسمية. طبيعته وتموله وتملكه : ظل هذا الحق طويلاً مجرد شرف أدبي، أو سمعة علمية أو فنية ، أو شهرة صناعية أو تجارية ، أو ثمرة جهد فكري، أو صورة معنوية مجردة، وفي عصر النهضة الصناعية في أوروبا وغيرها في القرن الثامن عشر وما بعده، صار لهذا الحق قيمة مالية ، وتطور مفهوم هذا الحق حتى صار في النصف الثاني من القرن العشرين حقاً ذا مفهوم دولي، وقد انضم للمعاهدة الدولية من أجل حمايته أكثر الدول في الأمم المتحدة .

وأصبح لهذا الحق قيمة معنوية ومالية، بسبب تأثيره على صاحبه ومردوده الواضح ، وورود اتفاقات على نشر المصنف العلمي لاستثماره من طريق توزيعه بواسطة الطباعة وغيرها من وسائل النشر والإعلام والمتاجرة.

وصار لحق الإبداع طبيعة خاصة ، وأنه نوع خاص من الملك، وثمره من نتاج الفكر أو الذهن البشري، كثمرة الشجرة ، وغلة الأرض أو الدار ، ومنفعة المنقولات ، ومما لا شك فيه أن كلمة (المنافع) تشمل منافع الأموال المادية والمعنوية.

قال العز بن عبد السلام عن أهمية المنافع: " الغرض الأظهر من جميع الأموال هو منفعتها " ^(٢).

والمنافع تعد من الأموال المتقومة عند جمهور الفقهاء غير الحنفية ، لأن

(١) قضايا فقهية معاصرة لمحمد سعيد رمضان البوطي/ ٨٢، ط. مكتبة الفارابي - سوريا.

(٢) قواعد الأحكام ١٧/٢ .

الأشياء أو الأعيان تقصد لمنافعها.

وتصبح المنافع أموالاً متقومة إذا ورد العقد عليها كالأجرة أو حق نشر الكتاب المخطوط في مذهب الحنفية عملاً بالعرف القائم على المصلحة، كما أن متأخري الحنفية أفتوا بضمان منافع المنصوب في ثلاثة أشياء، هي: المال الموقوف، ومال اليتيم، والمال المعد للاستغلال. ومن المعلوم أن مؤلف الكتاب يعد كتابه للاستثمار أو الاستغلال، وحينما يتفق مع الطابع أو الناشر يقصد باتفاقه أمرين : نشر العلم، واستثمار مصنفه. ويكون لكل طبعة من طبعات الكتاب حق خاص معروف للمؤلف. والعلم عمل مبارك ينتفع به بنص الحديث النبوي، وهو أيضاً يحقق منفعة خالصة لا شائبة فيها لكل قارئ، والعلم نابع من جهد ذهني أو فكر شاق، بل هو أشق من الجهد العضلي، فيكون صاحبه أولى بنفعه المادي أو ثمرته بتداول أو بيع نسخ الكتاب المطبوعة.

كما أن صاحب براءة الاختراع أحق باستثمار مزايا اختراعه الصناعي، وكذلك التاجر أجدر بالاستفادة من اسمه التجاري وعلامته التجارية المتميزة، بما يحققان له من رواج السلعة التجارية، واجتذاب العملاء أو المشترين.

وقد قرر الحنفية جواز بيع كل ما له منفعة، كالسماد الطبيعي (السرجين النجس)، وهولم الأرض والكلاب كلها وبعض النجاسات النافعة، وهو دليل على ثبوت ماليتها هذه الأشياء وكل ما هو داخل في الملك من المنافع تجوز المعاوضة عنه، مما يدل على أن محل حق الإبداع مال متقوم^(١).

ويرى الشاطبي المالكي أن المال: كل ما يقع عليه الملك، ويستبد (يستقل) به المالك^(٢).

والملك: اختصاص بالشيء المملوك يقر به الشرع سلطة أو تكليفاً، وكل ما هو مملوك فهو مال، والملك يمنح صاحبه السلطات الثلاثة، وهي: الاستعمال والاستغلال والتصرف. وهذا يشمل ملكية الأعيان والمنافع والحقوق المعنوية، ومنها حق الإبداع، وعلى هذا تكون الحقوق أموالاً، وتجري فيها المعاوضة عرفاً،

(١) المعاملات المالية المعاصرة د/ الزحيلي/ ٥٨٢.

(٢) الموافقات ١٧/٢.

والمعاوضة أساسها الملك ، فكان الحق المعنوي مالا .

ويرى السيوطي الشافعي أن العرف أساس في اعتبار المالية ، أي في ثبوت مالية الأشياء، وذلك حيث عرّف المال بأنه: كل ما له قيمة ، يباع بها، ويلزم متلفه ضمانه، وإن قلت، وما لا يطرحه الناس^(١).

ويصرح الحنابلة بأن المال: كل ما فيه منفعة مباحة لغير حاجة أو ضرورة ، كعقار ودود قز وبزره، وديدان الصيد ، وطير لقصد صوته ، كبابل وببغاء. وأجازوا بيع الفهد والصقر المعلم والهر وكل ما فيه المنفعة إلا ما استثناه الشرع من الكلب وأم الولد والوقف، لأن الملك سبب لإطلاق التصرف ، والمنفعة المباحة يباح له استيفؤها، فجاز له أخذ عوضها، وأبيح لغيره بذل ماله فيها توصلًا إليها ، ودفعًا لحاجته بها ، كسائر ما أبيح بيعه^(٢).

والخلاصة: لقد دلت الأحكام الفقهية في المذاهب على أن منفعة الحقوق المعنوية كالأعيان تعد مالا، وداخلة في الملك، ويحرم الاعتداء عليها أو انتحالها أو سرقتها^(٣).

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي/ ٩٧ .

(٢) المغني لابن قدامة ٣٥٨/٦ وما بعدها . ط. التركي.

(٣) المعاملات المالية المعاصرة د/ الزحيلي/ ٥٨٣.

المطلب الثالث

معنى حق التأليف وحمايته

لحقوق الإبداع أو الابتكار أنواع كثيرة أشهرها علي ثلاثة أنواع: وهي حق التأليف، وحق براءة الاختراع، وحق الاسم التجاري. وفيما يلي بيان لتلك الحقوق وأحكامها.

أولاً- حق التأليف :

أ- معنى حق التأليف:

التأليف لغة: من ألف، فالهمزة واللام والفاء أصل واحد يدل علي انضمام الشيء إلي الشيء. وكل شيء ضمنت بعضه إلي بعض فقد ألفته تأليفاً^(١). قال أبو البقاء: "التأليف جمع الأشياء المتناسبة"^(٢)، ولذلك سميت الصداقة ألفة لتوافق الطباع فيها والقلوب. ويطلق علي كتابة البحث أو الكتاب تأليفاً، لأن الكاتب يجمع بين المعلومات علي وجه التناسب، ويطلق علي الكتاب مؤلفاً، لأنه يجمع معلومات تتعلق بعلم أو أدب أو فن.

أما معناه: اصطلاحاً فهو حق الإنسان في إبداع شيء علمي، أو أدبي أو فني سواء بالجمع والاختيار أو إحداث شيء لم يسبق إليه أو إكمال ناقص، أو تصحيح خطأ، أو تفسير وتفصيل، أو تلخيص، أو تهذيب، أو ترتيب مختلط.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للتأليف عن المعنى اللغوي، ويندرج تحت اسم التأليف: اختراع معدوم، وجمع مفترق، وتكميل ناقص، وتفصيل مجمل، وتهذيب مطول، وترتيب مخلط، وتعيين مبهم، وتبيين خطأ^(٣).

فالتأليف: ما ينطوي علي عمل إبداعي أياً كانت درجته من الأهمية: كأن يستنبط المؤلف جديداً لم يسبق إليه، أو أن يكون تطويراً لعمل علمي عن طريق تفسيره، والتفصيل فيه، أو تصحيح أخطائه، أو إكمال نقص فيه أو تلخيصه بحذف المكرر ليسهل علي الدارسين حفظه ومدارسته.

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ١/١٣١.

(٢) الكليات لأبي البقاء الكفوي: ٢/٦٢- المعاملات المالية المعاصرة د/ شبير/ ٥٦-٥٩.

(٣) قواعد التحديث للقاسمي/ ٣٧، المعاملات المالية المعاصرة د/ الزحيلي / ٥٨٤.

* أما النقل المجرد أو التجميع العاري عن أي عمل إبداعي فلا يعد ابتكاراً. والناس لا يحتاجون إليه كثيراً، كما قال ابن خلدون بعد أن ذكر مقاصد التأليف: "فهذه جماع المقاصد التي ينبغي اعتمادها بالتأليف ومراعاتها، وما سوي ذلك ففعل غير محتاج إليه، وخطأ عن الجادة التي يتعين سلوكها في نظر العقلاء: مثل انتحال ما تقدم لغيره من التأليف أن ينسبه إلي نفسه ببعض تلبيس من تبديل الألفاظ وتقديم المتأخر وعكسه، أو حذف ما يحتاج إليه الفن، أو يأتي بما لا يحتاج إليه، أو يبدل الصواب بالخطأ، أو يأتي بما لا فائدة فيه، فهذا شأن الجهل والوَحْه"^(١).

وحق التأليف صورة من الحقوق المعنوية أو حقوق الابتكار يُعطي المؤلف الحق في الاحتفاظ بثمرة جهده الفكري، ونسبة هذا الجهد إليه، واحتجاز المنفعة المالية التي يمكن الحصول عليها من نشره وتعميمه.

فالمؤلف يحصل على حقين: حق أدبي، وهو يرتبط ارتباطاً أبدياً بشخصية المؤلف، فلا ينسب ذلك الجهد إلي غيره مهما طال الأمد علي الابتكار. وحق مالي مقابل نشر الكتاب للمؤلف مدى حياته ولورثته من بعده لمدة معينة: خمسين سنة من وفاة المؤلف^(٢).

حماية حق المؤلف

اتفقت دول العالم علي حماية حق المؤلف، وكان أول اتفاق دولي هو اتفاق "بيرن" لسنة (١٨٨٦م)، ثم جرت عليه عدة تعديلات في السنوات التالية كان آخرها في (بروكسل) سنة (١٩٦٧م). ولما صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تضمن تلك الحماية. فجاء في المادة (٢٧): "إن لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة علي إنتاجه العلمي والأدبي والفني".

ونظمت هيئة اليونسكو عقد اتفاق في جنيف في ١٩٥٢/٩/٦م. وأصدرت

(١) المقدمة لابن خلدون، د/ الزحيلي / ٥٨٤ .

الْوَحْه: القُحْ: بالضم : الخالص من اللؤم والكرم وكل شيء، والجافي من الناس وغيرهم (القاموس المحيط/ ٣٠٠)

(٢) الحقوق علي المصنفات لأبي اليزيد علي المتيت/ ١٩، المعاملات المالية د. شبير/

كثير من الدول أنظمة وقوانين خاصة بحماية حقوق المؤلف.
 ووضع قانون حماية حق المؤلف تنظيمًا لحماية حقوق المؤلفين من
 الناحيتين المدنية والجنائية :

فمن الناحية المدنية نصت المادة (٤٣) على أن للمؤلف أن يلجأ إلى رئيس
 المحكمة الابتدائية ليصدر أمرًا على عريضة لوقف الأضرار التي لحقت به من
 جراء الاعتداء أو لحصر هذا الضرر حفاظًا على حقوقه ، ويتمثل هذا الاعتداء في
 نشر المصنف أو عرضه بغير إذن كتابي من المؤلف أو ممن يخلفه بالمخالفة
 لأحكام المواد (٦٧، ١) من القانون ومن الناحية الجنائية نصت المادة (٤٧) من
 قانون حماية حق المؤلف على أنه " يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف
 جنيهاً، ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين :

كل من اعتدى على حق من حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد (٥،
 ٦، ٧) من هذا القانون كما يمتد نطاق الحماية إلى عدم مساس الغير بمحتويات
 المؤلف من تعديل أو تصحيف أو أي تعديل في عنوان المؤلف سواء كان العنوان
 مبتكرًا أم غير مبتكر أو نسبة المصنف إلى غير مؤلفه .

المطلب الرابع

في

الحقوق الواردة على المؤلفات^(١)

يرد على المؤلفات بالجملة حقان:

للمؤلف: حق خاص: وهو حق للمؤلف نفسه، ومن أتى من طريقه وهو ما
 اصطلح عليه بالحقوق الأدبية والمالية...الخ. وهذا مخدوم بنظام الاحتفاظ بحقوق
 المؤلف ومن أتى من طريقه كالناشر، والوارث.

للمؤلف: حق عام: وهو حق للأمة لحاجتها إلي ما فيه من علوم ومعارف
 سداً لحاجتها وتنمية لمواهبها.

يبقى كيف السبيل إلي أن تكون الحقوق الخاصة لا تقضي علي الحق العام
 وحتى يتم التوازن بين الحقين. ؟

(١) فقه النوازل ١٦٠/٢ بالإحالة علي المبادئ الأولية لحقوق المؤلف ص/٣٨-٤١.

ومن المتعذر أن تملك الأفكار بل هي حق مشاع لكل منتفع وإلا فما فائدة التفكير والقراءة عنه وتفهمه لولا إعمال الأمة جهدها لإنزاله في ميدان التنفيذ والاستفادة.

ولهذا ذكر القرافي رحمه الله تعالى في الفروق: أن الاجتهادات لا تملك. وعليه فإن الاحتفاظ من المؤلف بحقوق وحماية من بسط الله يده لهذه الحقوق ليس معني هذا إهدار (الحق العام) وتعميم نفعه. بل هناك حقوق عامة ترد علي المؤلفات وهي:

(أ) حق الاقتباس.

(ب) حق الترجمة.

(ج) حق الدولة عند ممانعة المؤلف من نشر مؤلفه مع قيام الحاجة إليه.

وبيانها علي ما يلي:

أولاً: حق الاقتباس:

إنارة المفاهيم والأفكار بالأسس السليمة، وتقويم معوجها، وإصلاح ما فسد منها وبعث الحيوية والنشاط فيها، واستصلاحها، وعمارتها وظهور الأثر العملي في ميدان العمل، والتطبيق، هذه الإيجابيات من أعظم عوائد التأليف ومنافعه العملية والاقتباس واحد من هذه الآثار المباركة فهو ثمرة عملية وصلت إلي حد الإيجاب باعتبارها والاستشهاد بها واتخاذ الكاتب لها سنداً في موضوعه وبحثه فهو انتفاع شرعي لا يختلف فيه اثنان، وما زال المسلمون منذ أن عُرف التأليف إلي يومنا هذا وهم يجرون علي هذا المنوال في مؤلفاتهم دون نكير.

وعليه فإن منع المؤلف لذلك يعد خرقاً للإجماع، فلا عبرة به حتى ولو سجله علي طرة كتابه كما يفعله البعض - علي ندرة الفعلة لذلك في عصرنا - يرون تسجيل الممانعة من الاقتباس سبباً يعطي دفعة لمزيد من التيقظ إلي قيمة الكتاب ومؤلفه. وما علم أولئك أن الأمور مرهونة بحقائقها ويعقلها العالمون وليعلموا كذلك أن المستقبل كشف.

للم شرط الاقتباس: لكن الاقتباس مشروط بأداء أمانته وهو نقله بأمانة منسوباً إلي قائله دون غموض أو تدليس أو إخلال، ومباحث هذه منتشرة في آداب

التأليف وغيرها. والله أعلم.

ثانياً: حق الترجمة^(١):

الترجمة تعني نقل المؤلف من لغة إلى أخرى ويتصور عندنا في هذا أمران:

الأول: في مدي أحقية صاحب الكتاب الأصل في المطالبة بحماية حقه مقابل قيام غيره بترجمته إلى لغة أخرى..

وفي مجال الترجمة هذه نلاحظ أموراً هي:

١- إن المترجم يعاني فيها من المشقة ما عاناه مؤلف الأصل. لتصل إلي غاية المطابقة لمعني ما يحويه الكتاب مفرغاً للمعاني في مباني اللغة المترجم إليها مراعيًا لخصائصها ومعانيها.

٢- بهذا تستحق أن تسمى تأليفاً مبتكراً.

٣- واجب إبراء العهدة بنشر العلم وإشاعة وإبلاغ الرسالة إلى العالمين بالسنتهم، وهذا في خصوص العلوم الشرعية.

لهذه الاعتبارات فإنه ليس من حق المؤلف الأصل المطالبة بحماية حقه المالي في التأليف وعليه فيجوز للمترجم ترجمة كتاب ما إلى لغة أخرى من غير إذن مؤلفه لكن مع الاحتفاظ لمؤلفه الأصل بحقوقه الأدبية من نسبة مؤلفه إليه والمحافظة علي مآثمه وعنوانه. وينسحب هذا الحكم علي ترجمة الترجمة إلى لغة أخرى غير لغة الكتاب الأصلية ولغة ترجمته الثانية. والله أعلم.

الثاني: مدي احتفاظ المترجم بحقوق الترجمة باعتبار ما يبذله المترجم من جهود مضيئة في سبيل الترجمة تعد عملاً أثبت فيه جدارته وبروز عمله المبتكر فإن ترجمته تكون محمية ويكون لها من الآثار ما لمؤلف الأصل. والله أعلم.

لله ثالثاً: حق الولاية العامة:

كم رأينا من تأليف مبارك نفع الله به أقواماً وهدى به آخرين، فانتشر بين المسلمين انتشار الشمس، ونري طباعته تصل إلي عشرين وثلاثين طبعة أو أكثر ومنها ما طبع منه ما لا يحصى من الطباعات لكن دون تدوين لرقم الطبعة، والغالب

(١) حق الابتكار د.الدريني ص/١٠، ١١، ١٨٢، ١٩١، فقه النوازل ٢/ ١٦٢ .

في هذا يدل مع جزالة ما فيه من علم علي حسن نية مؤلفه وصدقها ولهذا كتب الله له القبول والانتشار.

وقد جرت العادة أن من كانت نيته كذلك فهو لا يمانع من مزيد الانتفاع بمؤلفه حتى ولو لم يدل أيّ تعويض عنه. لكن لو فرض أن هذا الكتاب قل وجوده واحتيج إليه في معاهد التعليم أو لغرض نفعي آخر فمانع مؤلفه من طبعه فإنه يسوغ للدولة بيعه عليه وحفظ مستحقه في بيت مال المسلمين، كما في قواعد الملكية للمصالح العامة. وبهذا يجمع بين الحقين العام والخاص ويكون نزعة بحق. والله أعلم.

الحق الثاني: الحق الخاص للمؤلف ومن أتى من طريقه، وهو نوعان:

١- حقوق أدبية.

٢- حقوق مالية.

وبيان كل منهما علي ما يلي:

"الحق الأدبي"^(١)

ويسمى أيضاً (الحق المعنوي) يشمل هذا الإصطلاح مسائل ترتبط بشخص المؤلف لأبوته علي مؤلفاته، فهي بمثابة الإمتيازات الشخصية للمؤلف علي مؤلفه وهي علي ما يلي:

١- أبوته علي مصنفه باستمرار نسبته إليه، فليس له حق التنازل عن صفته التأليفية فيه لأي فرد أو جهة حكومية أو غيرها، كما أنه لا يسوغ للغير انتحاله والسطو عليه، فله ولورثته حق دفع الاعتداء عليه. وعلى الناشر أن يضع اسم المؤلف على المصنف

٢- حق تقرير نشره بمعنى: التحكم في نشر مصنفه. فلا ينشر أحد مصنفه إلا بإذنه وله الحق في كيفية نشره، وتحديد وقت ذلك، وعدد طبعات النشر.

٣- حق السمعة أي: له سلطة الرقابة بعد النشر لسحبه من التداول عندما يتضح له مثلاً رجوعه عما قرره فيه من رأي أو أداء، وعندئذ يلزم بتعويض ناشر ونحوه عما

(١) الوسيط ٨/٤٢٠-٤٢١، الحقوق علي المصنفات لأبي اليزيد ص/٧٠-٧١،

مجلة عالم الكتب ٥٩٢/٢، المبادئ الأولية ٢٣-٢٤، فقه النوازل ٢/١٦٤.

لحقه من خسائر لقاء ذلك السحب.

٤- سلطة التصحيح لما فيه من تطبيقات عند إرادة الناشر إعادة نشره.

٥- استمرار هذه الحقوق له مدة حياته فلا تسقط بالتقادم أو بالوفاة.

٦- سلامة التصنيف وحصانته.

٧- ومن جهة الدولة التي تملك الإذن بالطبع، لها حق أدبي وهو معرفة ما إذا كان نشره سائغاً أو لا؟.

٨ - حق سلامة مصنفه من التعديل أو التغيير، فلا يحق للناشر إدخال أي تعديل على المصنف لا بزيادة ولا بنقصان ، إلا أن له أن يصحح الأخطاء المطبعية ، إذا إنها ليس فيها تغيير أو تعديل في المصنف، بل هي محافظة عليه من ذلك .

٩ - حق المحافظة على عنوان مصنفه ، فلا يحق للناشر أن يغير عنوان المصنف الذي ارتضاه المؤلف لنفسه^(١).

ومن هذا يتبين أن هذا الاصطلاح (الحقوق الأدبية) اصطلاح مضلل لا يعطي تلك المعاني الاعتبارية التي توجب الالتزام بها.

الحق الأدبي في ميزان الشريعة

إن هذه الفقرات التي تعطي التأليف الحماية من العبث، والصيانة عن الدخيل عليه وتجعل للمؤلف حرمة والاحتفاظ بقيمته وجهده هي مما علم من الإسلام بالضرورة وتدل عليه بجلاء نصوص الشريعة وقواعدها وأصولها مما تجده مسطراً في (آداب المؤلفين) وكتب الاصطلاح ويتجلى هذا في عدة مظاهر:

١- مبحث الأمانة العلمية في الأداء والتوثيق وحرمة انتحال الرجل قولاً لغيره ، أو إسناده إلى غير من صدر عنه ، أو ما يسمى بإسناد العلم إلى أهله، وهذا يقابل حق النسبة عند المعاصرين .

٢- طرق التحمل والأداء وآداب التلقي. إذ أن طالب الحديث يبين عند تحديثه هل سمعه عن شيخه مباشرة ، أو قرأه عليه ، أو أجاز له الشيخ التحديث

(١) عقد المقالة/ عبد الرحمن العايد/ ٣٨٥ بالإحالة على حق المؤلف/ د/ موافي

كنعان / ٨٢ - ١١٠ ، الحق المالي للمؤلف / د. عبد السميع أبو الخير /

عنه ولو لم يسمع منه أو يقرأ عليه ، أو نحو ذلك.

٣- تحريم الكذب والتدليس. وهذا معروف من نصوص الشريعة.

٤- تحريم السرقة والانتحال المعروف باسم (قرصنة الكتب). بل إن بعضهم ألف في المسروقات، وبينوا السارق، وشهروا به من قبيل التعزير لردعه عن هذا العمل.

٥- ذكر المصادر التي يعتمدها المؤلف في تأليفه.

فهذا الحق الأدبي من بدائه العلم عندهم، وإن لم يلقوه بذلك ويضعوا له سنناً وأنظمة تحفظية، لأنها أمور فطرية عندهم تقتضيها الديانة وتحمل الأمانة، وخرقها من نواقض الفطرة فضلاً عن أن تكون خرقاً لسنن الشريعة وهديها. ومن اللطيف ما عبر به بعض الكاتبيين عن هذا الحق بقوله: (الحق الأخلاقي)^(١).

وإن هذه المظاهر القانونية والتنظيمية التي نراها اليوم في هذا الصدد وغيره للحماية والدفاع عن الحقوق- وإن كانت ضرورة ملحة- لكنها من مظاهر وجود التفتت الديني بضعف الوازع والسلطان الرادع الكامن في النفوس، ومنه انتشرت أمراض الإغارة، والانتحال، والسرقة والسطو، فأوجدت للحد منها فالحقضاء عليها إنما هو بمنهاج الله القويم: الإسلام وحده وتربية النفوس عليه. وفي مجلة عالم الكتب قال بعض الكاتبيين^(٢):

(أما موقف الإسلام من هذه الأمور ومن هذه السرقات ومن نسبة الشيء إلى غير قائله فهذا مالا نعرفه يقيناً، ولكن يخيّل إليّ أن الإسلام الذي شرع من أجل حماية المجتمع من السرقة المادية بطريقة صريحة كل الصراحة وحاسمة لم يتطرق إليّ مثل هذه الأمور بمثل تلك الموضوعية والوضوح، ولم يصل إلي علمنا أن عوقب أحد ممن اتهم بالسرقة، لأن إثبات ذلك صعب جداً، ولا سيما إذا احتيج إلي

(١) مجلة عالم الكتب / ٦٩٤، ٦٧٥، فقه النوازل ٢/ ١٦٥، الحقوق المعنوية للبوطي، مجلة-

=مجمع الفقه ٣/ ٢٤٠٠، الحماية المقررة لحقوق المؤلفين الأدبية د/عبد الله النجار/

٤٦، نظام حماية حقوق المؤلف/ محمد فريد / ٤٩ - ٥١.

(٢) مجلة عالم الكتب / ٧١١-٧١٢.

دليل حاسم كما هو الحال في السرقة المادية، ولكن ذلك لا يعني أن الإسلام يسمح السرقة من أي نوع أو يسكت عنها. ذلك أن الأخلاق في الإسلام هي لب الدين وهي العمود الفقري للشريعة الإسلامية، لذلك لا شك أن أي نوع من السرقة الأدبية هذه محرمة شرعاً. ولكن لم يعين لها عقوبة واضحة كما هو الحال في سرقة النقود مثلاً. ونعتقد أن القوم أكتفوا آنذاك بالتعزير بسوء السمعة والتشهير الذي يصيب الشخص السارق لمؤلفات الآخرين. ولكن هذا لا يمنع من إصدار تشريع يضمن حقوق التأليف ويفرض عقوبات رادعة للساقرين. وهذا يحتاج إلى تضافر جهود البلاد العربية والقيام بدراسات مكثفة لتراثنا الفقهي وللقوانين الساسية في العالم حالياً. وتحديد السرقة الأدبية بوضوح تام حتى لا يكون هناك أي التباس وبعد ذلك تقوم هيئة موحدة في إصدار مثل هذا التشريع وتطبيقه في جميع أرجاء العالم العربي).

وصدر كلامه هذا مما لا يوافق عليه للإجمال فيه إذ أن هذه حقوق شرعية فحمايتها متوجبة شرعاً بالإرجاع إلى أصول الشرع وقواعده. فعلى المسلمين إعمال لائحة شرعية فيها الضمانات الشرعية والإدارية لحماية هذه الحقوق الأدبية الأخلاقية^(١). والله أعلم.

الحقوق المالية^(٢)

وتسمى أيضاً (الحقوق الاقتصادية) وتسمى باسم (الحقوق المادية). وهي بمثابة الامتيازات المالية للمؤلف لقاء مؤلفه وهي حق عيني أصلي مالي منقول. وهي حق قسيم للحق الأدبي المعنوي الشخصي المتقدم. وهذا الحق هو: الخيط المتصل الذي ينعقد حوله نسيج الأنظمة لحقوق المؤلف.

لـ والحقوق المالية ذات فرعين:

الأول: حق مالي في حياة المؤلف يفيد إعطاء المصنف دون سواه حق الاستئثار بمصنفة لاستغلاله بأي صورة من صور الاستغلال المشروعة بنفسه أو بغيره من قبله مدة

(١) فقه النوازل ٢/ ١٦٦ - سبق عرض حماية حق المؤلف الأدبية/ .

(٢) الوسيط ٨/ ٣٦٠-٤٠٨، المبادئ ٢٧/، الحقوق علي المصنفات ٧٩/، الحقوق

المعنوية ٥٢-٥٥. فقه النوازل / ١٦٧.

معينة. فهذا الحق إذن يتميز بخاصيتين:

١- أنه حق لمؤلفه طيلة حياته، فعائداته المالية لمؤلفه وهذه العائدات تعتمد علي درجة قبول الناس لهذا المؤلف ومدى انتفاعهم به. وعليه فلا يسوغ للغير دون إذن مؤلفه.

٢- أنه حق مؤقت غير مؤبد فهو ينتهي بمدة معينة (مدة الاستغلال) . فالقانون الفرنسي يعطيه مدة حياته وخمس سنين بعد وفاته، ثم عَـكَلها إلي عشر سنين، ثم إلي خمسين عاماً بعد وفاته، والقانون الألماني إلي سبعين سنة. وفي المصري لمدة خمسين عاماً من تاريخ وفاته.

الثاني: الحق المالي بعد وفاة المؤلف: هو حق يعود لورثته شرعاً علي قدر الفريضة الشرعية في الميراث فإن لم يكن له وارث فلشركائه في التأليف. والقوانين تختلف في تقدير المدة التي تكتسب الحماية كما في الفقرة (٢) قبل هذا.

الفرق بين الحقين الأدبي والمالي هي:

الأول: جواز تنازل المؤلف عن الحق المالي دون الأدبي.

الثاني: الحقوق الأدبية حقوق مؤبدة أما المالية فهي مؤقتة علي اختلاف القوانين في توقيتها.

العلاقة بين المؤلف وبين الناشر والمستفيد :

إن حق التأليف بذاته أو جوهره الذي هو ملك للمؤلف لا يقبل المعاوضة ، وإنما يكون محلاً للمعاوضة هو نسخة الكتاب الذي يطبعه الناشر، ويبيع للمستفيد نسخة أو أكثر من الكمية المطبوعة منه ، ويحكم حق النشر أو التوزيع عقد البيع أو الاتفاق الحاصل بين المؤلف والناشر والموزع، ويجب على طرفي الاتفاق الالتزام بمضمونه من حيث عدد النسخ المطبوعة، فلا يملك الناشر حق طبع أكثر من العدد المتفق عليه، وكذلك مدة سريان العقد، وحق المؤلف من أثمان الكتب المبيعة ومن النسخ العينية المهداه له من الناشر، حتى إذا نفذ الكتاب أعيد طبعه بحسب الاتفاق المبرم مع الناشر، لا مع غيره إن بقى وقت في مدة النشر كعشر سنوات، وإلا عاد الحق في أصل المنفعة للمؤلف، فيجدد الاتفاق مع الناشر الأول أو مع ناشر آخر، وهذا متفرع على اعتبار منفعة العمل الفكري أشبه بثمرات الشجرة ، لأن الناشر ثم

المستفيد يملكان محل المنفعة التي قام بها الإنتاج^(١).
والله أمر بالوفاء بالعقود في قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٢). وقوله عز وجل: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾^(٣).

المطلب الخامس

في

التكليف الفقهي لحق المؤلف المالي (حق الإبداع)

بعد أن وضحت طبيعة الحق الأدبي، وأنه ينبغي أن لا يكون الاحتفاظ به وبذل الطرق لحمايته محل خلاف، وتبينت طبيعة الحق المالي، وأنه حق عيني أصلي متمول، وما يتميز به هذا الحق، يجدر بنا أن نبين حكم حق المؤلف المالي، هل يجوز أخذ المؤلف للعوض على مؤلفه أم لا يجوز؟ مما ينبغي مراعاته أن هذه المسألة من المسائل المعاصرة، التي لم يوجد فيها نص خاص في القرآن والسنة والإجماع وأقوال الصحابة والمجتهدين، ولهذا اختلف فيها العلماء المعاصرون في اعتباره حقاً يتطلب حماية قانونية إلى مذهبين، والخلاف فيها من أثر الخلاف بين أهل العلم في أخذ العوض على تعليم القرآن وأمور الاعتقاد والحلال والحرام^(٤).

(١) المعاملات المالية المعاصرة د/ الزحيلي / ٥٨٦ .

(٢) سورة المائدة آية ١ .

(٣) سورة الإسراء آية ٣٤ .

(٤) ذهب الأئمة الثلاثة (مالك، والشافعي، وأحمد في رواية) إلى أنه يجوز أخذ الأجرة على قراءة القرآن وتعليمه وبهذا أفتى المتأخرين من الحنفية استحساناً، وبه قال أبو قلابة وأبو ثور وابن المنذر، لما روي عن خارجة بن الصامت عن عمه قال: "أقبلنا من عند رسول الله ﷺ، فأتينا علي بن أبي طالب فقالوا: إنكم جئتم من عند هذا الرجل فهل عندكم بواء أو رقية، فإن عندنا معتوها في القيود، فقلنا لهم نعم، فجاءوا به فجعلت أقرأ عليه بفاتحة الكتاب ثلاثة أيام غدوة وعشية أجمع بريقي ثم أثقل عليه، فكأنما نشط من عقل، فأعطوني جعلاً، فقلت لا حتى أسأل رسول الله ﷺ، فسأله فقال: كل فلعمري لمن أكل برقية باطلاً فقد أكلت برقية حقاً" سنن أبي داود - كتاب الإجارة - باب في كسب الأطباء ٣/ ٢٦٣، مسند أحمد ٤/ ٣٦٧.

وخلاف الفقهاء ينحصر في قولين:

الأول: ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية وغيرهم وكثير من العلماء المعاصرين منهم الأستاذ/ مصطفى الزرقاء، والدكتور/ فتحي الدريني، والدكتور/

ولما روي عن أبي سعيد الخدري "أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا في غزاة فمروا بحي من أحياء العرب، فقالوا: هل عندكم من راق، فإن سيد الحي قد لدغ أو قد عرض له، قال: فرقي رجل بفاتحة الكتاب فبرئ، فأعطي قطيعاً من الغنم، فأبى أن يقبلها، فسأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: بم رقيته؟ قال: بفاتحة الكتاب، قال: وما يدريك أنها رقية؟ قال: ثم قال رسول الله ﷺ خذوها وأضربوا لي معكم فيها بسهم" سنن ابن ماجه ٧٢٩/٢ برقم (٢١٥٦) بلفظ مقارب ولأنه لا يوجد سبرع بذلك، فيحتاج إلي بذل الأجر فيه (حاشية ابن عابدين ٣٥/٥، ٣٤، كشف الحقائق ١٥٧/٢، بدائع الصنائع ١٩١/٤، ١٨٤، الشرح الصغير ١٠/٤، بداية المجتهد ٢٢٤/٢، ٢٢٣، المذهب ١٩٤/١، المغني ١٣٨/٦، ١٣٦، ١٣٤، نيل الأوطار ٣٢٤/٥)

الثاني- ذهب الحنفية والحنابلة في رواية إلي عدم جواز الاستئجار علي تعليم القرآن وهو قول عطاء والضحاك بن قيس، لما روي عن عبادة بن الصامت قال: "علمت ناساً من أهل الصفة القرآن والكتابة فأهدي إلي رجل منهم قوساً فقلت: ليست بمال، وأرمي بها في سبيل الله، فسألت رسول الله ﷺ عنها فقال "إن سرك أن تطوق بها طوقاً من نار فاقبلها" سنن ابن ماجه كتاب التجارات باب أخذ الأجر علي تعليم القرآن ٧٣٠/٢- قال السيوطي: الأولي أن يدعي أن الحديث منسوخ بحديث الرقية الذي قبله وحديث "إن أحق ما اتخذتم عليه أجراً كتاب الله تعالى" أيضاً في سننه الأسود بن ثعلبة، وهو لا نعرفه قاله ابن المديني كما في الميزان للذهبي- عون المعبود ٢٧٦/٣

- وما روي عن عبد الرحمن بن شبل الأنصاري قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: أقرعوا القرآن، ولا تغلوا فيه، ولا تجفوا عنه، ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به" فيض القدير ٦٤/٢ ط مصطفى محمد.

وما روي عن عثمان بن أبي العاصي، قال: إن آخر ما عهد إلي النبي ﷺ أن أتخذ مؤنناً لا يأخذ علي أذانه أجراً "سنن الترمذي كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤنن علي الأذن أجراً ٤٠٩/١، ٤١٠ (رقم ٢٠٩). وجه الدلالة/ هذه الأحاديث تدل علي عدم جواز أخذ الأجرة علي تعليم القرآن الكريم، وظاهرة عدم الفرق بين أخذها علي تعليم من كان صغيراً أو كبيراً. (نيل الأوطار/ ٣٢٤).

وهبه الزحيلي وغيرهم إلى اعتبار حق التأليف وبالتالي حل المقابل المالي لهذا الحق.

الثاني: ذهب بعض العلماء المعاصرين منهم الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، د/ أحمد الحجي يرون تأثراً بمذهب الحنفية في القول بعدم اعتبار مالية المنافع إلى عدم اعتبار حق التأليف وبالتالي عدم حل المقابل المادي لهذا الحق ولا تجوز المعاوضة عنه، ويجب بذله مجاناً^(١).

أدلة المذاهب

أولاً: أدلة المجيزين لأخذ العوض علي القرب هي أدلة المجيزين لاعتياض المؤلف عن مؤلفه وهي مع ما يضاف إلى هذه من أدلة كما يلي:

أما السنة فمنها:

١ - ما روي عن أبي سعيد رضي الله عنه قال انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة سافروها حتى نزلوا علي حي من أحياء العرب، فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم، فلدغ سيد ذلك الحي، فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعلمهم أن يكون عندهم بعض شيء، فأتوهم فقالوا: يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم من شيء؟ قال بعضهم: إني والله لأرقي ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً، فصالحوهم علي قطيع من غنم، فانطلق يتقل عليه ويقرأ: الحمد لله رب العالمين فكأنما نشط من عقال، فانطلق يمشي وما به قلبة، قال: فأوفوهم جعلهم، قال: فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم:

(١) الموافقات ١٧/٢، الفروق ٢٠٨/٣، بداية المجتهد ٢٤٠/٢، الأشباه والنظائر للسيوطي / ٢٥٨، المغني ٤٣٩/٥، الإقناع ٥٩/٢، حق الابتكار د/ فتحي الدريني/ ١٣٦، الفقه الإسلامي وأدلته ٢٨٦١/٤، حق التأليف والنشر د/ وهبة الزحيلي/ ١٨٨، قضايا فقهية معاصرة/ ٨٤-٨٩ - حكم الإسلام في حقوق التأليف والنشر والترجمة د/ أحمد الحجي الكردي - بحث منشور في مجلة هدي الإسلام العددان ٧، ٨، المعاملات المالية المعاصرة د/ شبير/ ٦٠ وما بعدها، فقه النوازل / ١٧٠، المعاملات المالية د/ الزحيلي / ٥٨٩ .

اقتسموا، فقال الذي رقي: لا تفعلوا حتى نأتي النبي ﷺ فنذكر له الذي كان فننظر الذي يأمرنا، فقدموا علي النبي ﷺ فذكروا ذلك، فقال: " وما يدريك أنها رقية، ثم قال: قد أصبتم اقتسموا واضربوا لي معكم سها، وضحك النبي ﷺ " رواه الجماعة إلا النسائي واللفظ للبخاري^(١).

وجه الدلالة: إذا كان جواز أخذ العوض في الرقية بالقرآن ففي السنة من باب أولي، وإذا جاز علي الوحيين ففيما تفرع عنهما من الاستبطاء والفهوم وتقعيد القواعد وتأسيس الأصول فهو أولي بالجواز، فصارت دلالة هذا الحديث علي جواز العوض عن التأليف أولي من مورد النص.

٢- ما روي عن ابن عباس ؓ أن نفرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيهم لديغ أو سليم، فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال: هل فيكم من راق، فلان في الماء رجلا لديغا أو سليما، فأتوا رجلا منهم فقرأ بفتحة الكتاب علي شاء، فجاء بالشاء إلي أصحابه فكرهوا ذلك وقالوا: أخذت علي كتاب الله أجراً، حتى قدموا المدينة فقالوا: يا رسول الله: أخذ علي كتاب الله أجراً فقال رسول الله ﷺ: " إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله " (٢) رواه البخاري.

٣- حديث سهل بن سعد الساعدي ؓ في قصة جعل القرآن صداقاً وقال فيه قول النبي ﷺ "قد زوجتكها بما معك من القرآن" (٣) رواه الشيخان وغيرهما. وجه الدلالة: إذا جاز جعل تعليم القرآن عوضاً نستحل به الأبضاع، فمن باب أولي أخذ العوض عليه لتعليمه ونشره، وأولي منهما أخذ العوض علي مؤلف يحمل المفاهيم من الكتاب، والسنة، فصارت دلالة هذا الحديث علي جواز العوض علي التأليف أولي من مورد النص.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري كتاب الطب باب الرقي بفتحة الكتاب ٢٠٨/١٠، صحيح مسلم بشرح النووي كتاب السلام باب جواز اخذ الأجرة علي الرقية بالقرآن والأذكار ١٨٧/١٤.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري كتاب الطب باب الشروط في الرقية بفتحة الكتاب ٢٠٩/١٠.

(٣) اللؤلؤ والمرجان/٣٣٠.

- ٤- ما روي عن رافع بن خديج أن الرسول ﷺ قال: "أطيب الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور" (١).
- ٥- وعن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: "إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم" (٢).
- وجه الدلالة:

حديث رافع بن خديج- يدل علي أن كل عمل الرجل بيده فهو من أطيب الكسب، فكل عمل مباح يعمل به الرجل بيده فهو من أطيب الكسب، والتأليف عمل يد وفكر فيكون من أطيب الكسب.

فإذا كان هذا في المباحات كالاكتساب والبيع والشراء في الأقوات وتحصيلها، ونحو ذلك فما بالك بالمسئونات إذا صلحت فيها النية، ثم ما شأن عمل الرجل بيده في تحصيل فروض الكفاية؟ ثم ما منزلة عمل الرجل بيده في فروض الأعيان كالجهاد العيني، وما يرجع به الغازي من مغانم؟ فكل هذا من الكسب الطيب إذا صلحت النية في المشروع، فإذا كانت اليد تعمل في تحصيل المسئونات، وفروض الكفايات ألا يكون ذلك من أطيب الكسب، وأنفعه، وأكثره تعدياً؟؟.

- وقد يقال إن المشروعات يجب أن تكون خالصة، والتأليف في علوم الوحيين يجب أن يخلص من نية الاكتساب أو نحوه.

والجواب: أن النية مصححة العمل في قبوله والإثابة عليه، لا في حل المال المكتسب أو حرمة، فمن طلب العلم ثم أراد أن ينفع الأمة به، وقد يتقوى علي ذلك بما يكسبه بعلمه، فنيته ليست فاسدة، والمال طيب، وأصل هذا قول رسول الله ﷺ في حديث ابن عباس في الرقية "إن أحق ما اتخذتم عليه أجراً كتاب الله" (٣).

"وفي يوم القيامة أول من تسعر بهم النار ثلاثة: ومنهم قارئ القرآن فاسد

(١) مسند الإمام أحمد ٢/ ١٨٨ .

(٢) مسند الإمام أحمد ٢/ ١٧٩ ، ٦/ ١٦٢ ، سنن ابن ماجه - كتاب التجارات - باب ما للرجل من مال ولده ٢/ ٧٦٨ .

(٣) صحيح البخاري بفتح الباري- كتاب الإجارة ١٦ باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفتحة الكتاب ٤/ ٥٢٩ .

النية^(١). فالنية مفسدة للثواب إذا قارنت العمل من أصله، محبطة له، لكن الكسب مع صلاح النية كيف يقال أنه خبيث؟ والله أعلم.

وفي الحديث الثاني (حديث السيدة عائشة - رضي الله عنها) ما في الأول، وزيادة: "إن أولاكم من كسبكم"، فإن كان الولد الذي غذاه والده ونشأه ورعاه من كسبه وماله، أفلا يقال إن المصنفات من كسب مؤلفها؟ فهو الذي غذاها بفكره وقلبه، ورعاها حتى اكتملت، وهجر لأجلها العيش المستريح، والمكاسب الدنيوية.

٦- وهذا ليس من القياس وقد يقال: ولكنه من تنقيح المناط ومن أحسن ما قيل: المصنفات ذرية العلماء حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوي"^(٢).

فنحن نرى الغازي ينال من الغنائم ونرى طالب العلم في معاهده النظامية وفيها المكافآت المالية، وهكذا من وجوه التعبد التي ترتب أموراً مالية فلا نقول بتأثير هذا علي شوب نيته بل الظاهر السلامة، ووجود هذه الأعواض لا تقدح في النية، لكنهما رجلان: رجل نوي الغنيمة فله ما نوي كما في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "من غزا في سبيل الله ولم ينو إلا عقلاً فله ما نوي"^(٣).

ومدار سنده علي حفيد عبادة وهو يحيى بن الوليد بن عبادة وهو مقبول). وآخر نوي من غزاته الجهاد لتكون كلمة الله هي العليا ونصيبه من الغنائم حق له لا يجوز بخسة، فهو يطالب به ولو اعتدي عليه لكان المعتدي ظالماً أثماً.

وانظر كيف أبطل في الشرع ما حرّمته الجاهلية من الاتجار في الحج وكانوا يقولون للمتجر فيه (فلان راج وليس بالحاج) فأبطل الله ذلك بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ

(١) سنن الترمذي - كتاب الزهد باب ما جاء في الرء والسمة ٤ / ٥١١.

(٢) سنن ابن ماجه - كتاب الزهد - باب النية ٢ / ١٤١٣.

(٣) سنن النسائي كتاب الجهاد باب من غزا في سبيل الله ولم ينو من غزاته إلا عقلاً

٦ / ٢٤، ٢٥، سنن الدارمي كتاب الجهاد - باب من غزا ينوي شيئاً فله ما نوي ٢ /

عَلَيْكُمْ جَنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴿١﴾ . يعني في أيام الحج. فلم يؤثر طلب كسب المال علي الحج وهو ركن من أركان الإسلام.

وفي الغزو قال النبي ﷺ "من قتل قتيلاً فله سلبه"^(٢). وهذا نص في أن تشريك النية لا يؤثر علي صحة العبادة فقد ملك النبي ﷺ للقاتل وهو قتل في سبيل الله. وهكذا في نظائرها. وعليه فالتأليف في العلوم الشرعية مثلاً كالطلب لها، يتعين أن تكون لله بنية صادقة خالصة ولا يقدح في نيته ما يأتي من الأعواض علي مؤلفه ومطالبته وتأثيم المعتدي عليه كالشأن في الغازي وطالب العلم ونحوهما... وإنما لكل امرئ ما نوي فهي بين العبد وربّه وبين المؤلف لمؤلفه دليلاً علي دخل في نيته كالشأن في الغازي وغنيمة.

ولعظم شأن النية لا سيما في طلب العلوم الشرعية أسوق درراً نثرها الإمام الذهبي رحمه الله تعالى وذلك في كتابه سير أعلام النبلاء فقال^(٣): (قال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وابن جريج لم طلبتم العلم؟ كلهم يقول: لنفسي. غير ابن جريج فإنه قال: طلبته للناس) قلت: ما أحسن الصدق واليوم تسأل الفقيه الغبي لمن طلبت العلم؟؟ فيأيد ويقول: طلبته لله ويكذب إنما طلبه للدنيا ويا قلة ما عرف منه. وفيه وقال عبد الرازق: أنبأنا معمر قال: إن الرجل يطلب العلم لغير الله فيأبى عليه العلم حتى يكون لله.

قلت: نعم يطلبه أولاً، والحامل له حب العلم، وحب إزالة الجهل عنه، وحب الوظائف، ونحو ذلك، ولم يكن علم وجوب الإخلاص فيه ولا صدق النية فإذا علم حاسب نفسه وخاف من وبال قصده فتجبه النية، الصالحة كلها أو بعضها وقد يتوب من نيته الفاسدة ويندم، وعلامة ذلك أنه يقصر من الدعاوى وحب المناظرة ومن قصد التكثر بعلمه ويزري علي نفسه، فإن تكثر بعلمه أو قال: أنا أعلم من فلان فبعداً له^(٤).

(١) سورة البقرة / ١٩٨.

(٢) سنن الدارمي - كتاب السير - باب من قتل قتيلاً فله سلبه ٣٠١ / ٢ قال الألباني في صحيح الجامع ٥ / ٣٣٦ (صحيح).

(٣) سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٢٨.

(٤) السير ٧ / ١٧، فقه النوازل / ١٧٨، ١٧٩.

وفيه أيضاً^(١): قال عون بن عمارة: سمعت هشاماً الدستوائي يقول: والله ما أستطيع أن أقول: إنني ذهبت يوماً قط أطلب الحديث أريد وجه الله عز وجل. قلت: والله ولا أنا فقد كان السلف يطلبون العلم لله فنبلوا وضاروا أئمة يقتدي بهم، وطلبه قوم منهم أولاً لله وحصلوه ثم استفاقوا وحاسبوا أنفسهم فجرهم العلم إلى الإخلاص في أثناء الطريق، كما قال مجاهد وغيره: طلبنا هذا العلم وما لنا فيه كبير نية ثم رزق الله النية بعد.

وبعضهم يقول طلبنا هذا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا لله فهذا أيضاً حسن ثم نشره بنية صالحة. وقوم طلبوه بنية فاسدة لأجل الدنيا وليثي عليهم فلهم ما نوا. قال عليه السلام: "من غزا ينوي عقلاً فله ما نوي"^(٢). وتري هذا الضرب لم يستضيئوا بنور العلم ولا لهم وقع في النفوس، ولا لعلمهم كبير نتيجة من العمل، وإنما العالم من يخشى الله تعالى.

وقوم نالوا العلم وولوا به المناصب فظلموا وتركوا التقيد بالعلم وركبوا الكبائر والفواحش فتبأ لهم فما هؤلاء بعلماء!! وبعضهم لم يتق الله في علمه بل ركب الحيل وأفتى بالرخص وروي الشاذ من الأخبار.

وبعضهم اجتراً على الله ووضع الأحاديث فهتكه الله وذهب علمه وصار زاده إلى النار.

وهؤلاء الأقسام كلهم رخوا من العلم شيئاً كبيراً وتضلعوا منه في الجملة فخلف من بعدهم خلف بأن نقصهم في العلم والعمل، وتلاهم قوم انتموا إلى العلم في الظاهر ولم يتقنوا منه سوي نزر يسير أو هموا به أنهم علماء فضلاً ولم يدرك في أذهانهم قط أنهم يتقربون به إلى الله لأنهم ما رأوا شيخاً يقتدي به في العلم فصاروا همجاً رعاغاً غاية المدرس منهم أن يحصل كتباً ثمينة يخرنها وينظر فيها يوماً فيصحف ما يورده ولا يقرره فنسأل الله النجاة والعفو. كما قال بعضهم: (ما أنا عالم ولا رأيت عالماً).

(١) السير ١٥٢/٧.

(٢) سبق تخريجه .

أما المعقول فمن عدة أوجه :

١- إن هذا الحق (مستحق بحكم التكوين والجبلية وما تولد عنها). كالشأن في عامة حقوق المرء في تصرفاته التكوينية والجبلية ببدنه، وحواسه، ومشاعره، وما تولد عن ذلك مثل: نسله ونسل نعمه، وثمر بستانه، وهكذا.

والتأليف هنا: حق مملوك لمؤلفه بحكم ملكه لرقبة تصرفه في فكره وتولد تأليفه منه. وإعمال الفكر في التأليف حق يستوي فيه المتأهلون له، لكن من سبق إلى الإنتاج بإعمال فكره، وقلمه فهو من خالص حقوقه. ولو سبق إلى مخطوط من التراث فقام بتحقيقه وطبعه ونشره فله حق السبق من جهة وحق إنتاجه الذهني في تحقيقه من جهة، أخرى. قال الله تعالى عن السيارة في قصة يوسف عليه السلام : ﴿ قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ ﴾^(١). فقد بشر نفسه بأنه ملكه بالالتقاط. وفي الحديث "من سبق إلى مال لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به"^(٢).

ولو سبق إلى مخطوط من التراث فقام بطبعه دون تحقيقه وإعمال فكره فيه فهو بهذا استحق الملك بالإحياء، وفي الحديث أن النبي ﷺ قال "من أحيأ أرضاً ميتة فهي له"^(٣)، وناله أيضاً بطباعته فسبق غيره واختص بملكية الطبع وأثارها. ولو فرض أنه باعه لناشر ونحوه فالحق علي ما شرطاه (إذ المسلمون علي شروطهم)^(٤). فالتأليف إذاً (ملك محترم) تتسحب عليه تصرفات الملاك في أملاكهم ونوي الحقوق في حقوقهم من المعاضات والانتقالات ببيع وإرث ووقف وهبة ونحوها (وليس لعرق ظالم حق). وهذا لا يتنافي مع وجود حق الله تعالى في المؤلفات في العلوم الشرعية من واجب البلاغ إلى الأمة إذ الشريعة كاملة في الكتاب، والسنة وفيهما العصمة. والوسائل إليهما من تأليف العلماء، ومحل للخطأ والصواب علي قدر القرائح^(٥). والفهوم^(٦).

(١) سورة يوسف آية ١٩.

(٢) سنن أبي داود كتاب الخراج والإمارة والفيء ١٧٤ / ٣.

(٣) سنن أبي داود كتاب الخراج والإمارة والفيء ١٧٥ / ٣.

(٤) سنن الترمذي- كتاب الأحكام - باب (١٧) ٣ / ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، سنن ابن ماجة -

كتاب الأحكام - باب في الصلح ٢ / ٧٨٨ .

(٥) القرائح: جمع قريحة - والقريحة من كل شيء أوله وبأكورته - ومن الإنسان :

٢- دلّ صنيع أهل العلم المتقدمين علي أن مصنفاتهم ملك لهم أصلاً، وقد يخرجون هذا الملك إلي انتفاع الناس به، ولولا أنه ملك لهم لما استجازوا أخذ مقابل لثمنه.

فهذا الحافظ أبو نعيم الأصبهاني بيع كتابه (الحلية) في حياته بنيسابور بأربعمائة دينار، وما هذه قيمة ورق ونسخ.

وهذا الحافظ ابن حجر العسقلاني طلب ملوك الأطراف بوساطة علمائهم منه إرسال نسخة (من كتابه...) فبيع بنحو ثلاث مئة دينار^(٢). وما ذلك قيمة ورق ونسخ، وأمثال هذا معروف مشهور.

٣- الكتب المصنفة في العلوم الشرعية من الأموال، والمال في الأصل لصانعه أو مكتسبه، ولا يخص هذا الأصل إلا بدليل صحيح صريح، فلا ينتقل عن الأصل إلا بناقل متيقن.

٤- إن القاعدة الشرعية درء المفسد مقدم علي جلب المصالح يمكن إجراؤها في هذه النازلة باعتبار أن المفسدة الحاصلة من ترك الكتب الشرعية بلا حفظ لحق طبعها مفسدة في هذا الزمان، من جراء قلة أو عدم الوازع الديني ومراقبة الله في نشر علوم الشريعة، وبثها للناس.

والناس اليوم تلمذتهم للكتب أكثر من تلمذتهم للشيوخ، بل لا تلمذة إلا للكتب عند كثيرين فما لم تدرأ مفسدة شيوع حق النشر فيستحكم الناشرون في إفساد الكتب وترك تصحيحها وتصويبها والاعتناء بالآيات والأحاديث ونحو ذلك.

وقد يسقطون ما يسقطون جهلاً، ويزيدون ما يريدون.

وهذه الأمور منظورة معلومة.

فدرء هذه المفسدة ينبغي مراعاته، والمصالح قد تكون مع شيوع حق النشر

طبيعته التي جبل عليها - وملكه يستطيع بها ابتداع الكلام وإبداء الرأي .

(المعجم الوسيط ٢ / ٧٢٤).

(١) الفهوم: جمع الفهم وهو حسن تصور المعنى ، وجودة استعداد الذهن للاستبباط

(المعجم الوسيط ٢ / ٧٠٤ .

(٢) السخاوي ٢ / ٣٨ .

لا تُقَدَّم علي درء هذه المفسدة.

٥- فقد أعطي طلبة العلم من بيت المال في البلدان الإسلامية ما يستغنون به، فإذا طلب العلم طالب فأخذ كسباً علي تأليفه والحال هذه مما يسوغ، كما قالوا في أخذ المؤذن أجراً علي إقامته، والإمام أجراً إذا لم يوجد من يسد الحاجة دون أجر فيفرض له من بيت المال.

ومسألتنا بعكس هذه.

٦- إذا كان المصنف ملك لمصنّفه، وثبتت ملكيته فله أن يتصرف في ملكه بأنواع التصرفات الجائزة أو المشروعة كبيعه أو هبته أو وقفه أو نحو ذلك.

٧- إن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ومن فروع هذه القاعدة: أن ما لا يتم المسنون إلا به فهو مسنون.

فإن قلنا بأن التأليف في العلوم الشرعية من الواجبات أو المسنونات فتمكين المصنف من الانتفاع بكسبه إذا كان لن يصنف إلا بذلك مما لا يتم الأمر إلا به فهو تابع لحكمه.

فإذا كان المؤلف يرشد الناس ويعلمهم أمر دينهم وكان هذا التعليم مشروعاً، وانقطاعه للتأليف يفتقر إلي كسب، وتركه التأليف قد يؤدي إلي نقص وترك للمشروع فما يبقى للمؤلف نشاطه واستمراره من باب ما لا يتم المسنون إلا به، لا يتم المشروع إلا به.

وإن كان في هذا نظر، يفتقر إلي أعمال فكر وإظهار فكر، وربما يظهر أشياء.

٨- أن المؤلف بدرجة صانع وتأليفه بمنزلة المصنوع وكل صانع يملك مصنوعه فكذلك المؤلف يملك تأليفه وحقوقه.

وجه ذلك: أن المؤلف بحكم تحصيله العلمي وابتكاره وإعمال جهوده بفكره، وبنه، ووقته وربما ماله فيما يتطلبه ذلك من الرحلة وشراء المصادر والمراجع وألوات الكتابة... كل ذلك جعله بمنزلة صانع يملك صنّعه فيملك مقتضاها وأثرها بما لها من حقوق وانتفاع شرعي...

٩- ومنها علي أحد وجهي الخلاف في جواز أخذ الأجرة علي التحديث

وامتناع بعض المحدثين من الإذن بالرواية إلا لمن يبذل له العوض ولم يؤثر ذلك علي صدقهم في الرواية أو تزيدهم فيها كما أن ذلك لم يكن مانعاً من انتشار علمهم وبثه وهذا من أسس المقاصد في حمل العلم.

وعليه: فإذا جاز أخذ العوض علي التحديث ففي التأليف في العلوم الشرعية المزيجة منها ومن كلام المؤلفين واستنباطهم وابتكاراتهم صار ذلك أولي بالجواز.

١٠- أنهم أجازوا أخذ الأجرة علي نسخ المصحف، وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل عن أجرة كتابة المصاحف فقال: لا بأس إنما هم مصورون وإنما يأكلون من عمل أيديهم. ذكره التبريزي في "مشكاة المصابيح"^(١).

واختلفوا أيضاً في حكم إجازة المصحف علي قولين هما وجهان لدي الحنابلة أحدهما الجواز: فقرروا جواز العوض علي انتساخ الكتاب، وانتساخه أعظم طريق للاستفادة منه ولولا الانتساخ لكانت المؤلفات لقي عند مؤلفها.

وقرروا وجوب المقابلة علي النسخ علي أصل مقروء، والمقابلة تقتضي أكثر من شخص ولم يقل أحد بمنع العوض للمقابل وهم قائلون بوجوب المقابلة علي أصل فقط أو أكثر من أصل.

فهذه ضروب من الجواز علي أخذ العوض بشأن الوحيين وهما أصل العلم وأساسه وهو واجب النشر والتعليم فهلا يصح بعد هذا أن يقال بعدم جواز أخذ العوض علي التأليف وقد بذل فيه ما بذل؟؟؟.

١١- أن تجوز ذلك فيه دفع عظيم للبحث والتحقيق وترويج سوق العلم ونشره وبثه، وشحن لهم العلماء لنشر نتائج أفكارهم وإبداعهم وهذا من أهم وسائل تقدم الأمة وتصحيح منهجها.

وفي المنع سلب لهذه وسيلة ركود للحركة العلمية في مجال التأليف والإبداع. لا سيما مع تغير الزمان والأحوال وندرة المتبرع وشدة الحاجة وضعف الهمم وقصورها.

وهل جوائز الخلفاء والملوك والسلاطين والوجهاء للمؤلفين علي مؤلفاتهم والمبدعين علي إبداعهم إلا مظهر من مظاهر الدفع للهمم وقد جري بذلك العمل من

(١) التراتيب الإدارية/٢، ٢٨٢، فقه النوازل/٢، ١٧٣ - ١٧٦.

غير نكير وقاعدته من عهد النبي ﷺ في إجازة كعب^١ بالبردة لقاء قصيدته العصماء التي دان فيها بالإسلام وذنب عنه. فهي من طرق الكسب المباح من غير نكير.

١٢- أن حق التأليف هو من الحقوق المقررة لا المجردة، لأن الحق المجرد ما شرع لدفع الضرر كحق الشفعة فهو لا يقوم بمال ولا يستعاض عنه بالمال، أما المقرر فهو ما يثبت لمستحقه أصلاً وابتداء كحق الزوجة في القسم والمبيت، وحسب القصاص لوليه وحق الزوج في استدامة عقد النكاح، وحق مالك الرقيق في استدامة ملكه. فهذه حقوق يجوز الاعتياض عليها. فكذلك حق التأليف.

وفي مبحث النجش^(١) من البيوع جوزوا صرف بعض الناس عن المزايدة بعوض.

١٣- مازال الناس منذ مولد التأليف وإلى أيامنا هذه يجرون على التأليف أنواع التصرفات من بيع وإعارة ووقف وهدية وعطية وهبة ونحو ذلك من غير نكير، فهل هذا إلا دليل ماليته؟ ولم نر في كلام الأورع أن هذا يؤثر على المؤلف في صلاح نيته.

لو كانت المؤلفات من قبيل السوانب واشتراك المسلمين في الماء والكلاء والنار لنقل ذلك إلينا ودوته أهل العلم في مدوناتهم، لكن الأمر على العكس من ذلك، وهل طرق التحمل والأداء إلا واحدة من مظاهر الرعاية لحرمة المؤلفين في مؤلفاتهم؟ وهل طرق التناقل لها من بيع وشراء ووقف ونحوه إلا دليل على ملكيتها وماليتها؟

١٤- ومن آثار حمايتها دفع تسلط الناشرين من مسلمين وكافرين عليها حتى لا تكون جواداً رابحاً يغامرون عليه من غير أي عوض. وهل لهذا نظير في الشريعة أن يعمل الإنسان عملاً يحرم عليه عوضه وينسب لغيره؟

١٥- قاعدة القرب أن من تعبد لياخذ عوضاً فهذا هو الذي لا يجوز أما من

(١) النجش: الخداع، وأن تواطى رجلاً إذا أراد بيعاً أن تمدحه أم أن يريد الإنسان أن يبيع بياعة. فتساومه فيها بثمن كبير لينظر إليك ناظر فيقع فيها، أو أن ينظر الناس عن الشيء إلى غيره - وشرعاً - هو الزيادة في ثمن سلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها (القاموس الفقهي / ٣٤٨).

أخذ ليعتد من جهته فهذا يجوز كما أصل ذلك ابن تيمية رحمه الله تعالى في النيابة في الحج فإنه بعد إطالة النفس في أخذ العوض للنائب حصر المسألة بقوله: إن من حج ليأخذ فهذا لا يجوز أما من أخذ للحج فهذا الذي يجوز.

وجه ذلك: أن من حج وقصد من النيابة في الحج التكسب والمعاوضة فهذا لا يجوز، أما من أخذ العوض ليحج بأن كان قصده الشوق إلى البيت الحرام والمواقف والمشاعر وحضور دعوة المسلمين لكن يريد ما يتبلغ به ويعينه فهذا يجوز.

ومثله يقال في التأليف: إن من ألف ليأخذ بأن جرد فيه القرية من تأليفه في علوم الشريعة، وكان قصده اكتساب المال وجعل هذه الصفة وسيلة لجلب المال لا غير فهذا لا يجوز لما علم من أن النية الصالحة في التقرب بخدمة العلم أساس له، أما من أخذ ليؤلف بأن كانت المعاوضة غير مقصده الأساسي ولكن مقصده التعبد به ونفع المسلمين وإنما أخذ المعاوضة للتقوى والتعفف، فهذا الذي يجوز ولا يقدح في نيته كالشأن في حج النائب والغازي والإمامة ونحوها.

وعليه فيمتنع علي هذا القول الاعتداء علي مؤلفات الغير بطبعها ونشرها من غير إذن مؤلفها ومن أتى من طريقه شرعاً. والله أعلم.

١٦- أن المنافع تعتبر أموالاً عند جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة^(١)، وهي من الأمور المعنوية، ولا ريب أن الإنتاج الذهني يمثل منفعة من منافع الإنسان، فيعد مالاً تجوز المعاوضة عنه شرعاً.

والمراد بالمنافع: هي ما يستفاد من الأعيان: كسكني الدار وركوب السيارة، ويدل علي كونها مالاً، أن طبع الإنسان يميل إليها كالأعيان، فيسعى إلي اقتنائها. ولأن العرف العام في الأسواق يعتبرها أموالاً؛ ولأن الشارع اعتبرها أموالاً بدليل قوله تعالى علي لسان شعيب عليه السلام: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَحَكَّ إِحْدَى ابْنَتَي هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتُ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَ عَلَيْكَ

(١) انظر: الموافقات للشاطبي: ١٧/٢، والفروق للقرافي: ٢٠٨/٢، مغني المحتاج للشريني: ٢٨٦/٢، المنثور في القواعد للزركشي: ٢٢٢/٣، منتهي الإرادات لابن النجار: ٣٣٩/١، المعاملات المالية المعاصرة د. شبير / ٦٢ .

سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ الصَّالِحِينَ ﴿١﴾ .

فالشارع أجاز أن يكون عمل الإنسان (المنفعة) مهراً، والأصل في المهر أن يكون مالاً بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ (٢) . فتكون المنفعة مالاً.

١٧- أن العرف العام جري علي اعتبار حق المؤلف في تأليفه وإبداعه. فأقر التعويض عنه، والجائزة عليه. ولو كان هذا الحق لا يصلح محلاً للتبادل والكسب الحلال لعدت الجائزة والتعويض عنه كسباً محرماً (٣).

ومن المعلوم أن العرف العام يعد مصدراً من مصادر التشريع إذا لم يتصادم مع نص شرعي أو أصل عام في الشريعة الإسلامية، كما أن العرف له دخل كبير في مالية الأشياء كما قال السيوطي "لا يقع اسم المال إلا علي ماله قيمة يباع بها، وتلزم متلفه وإن قلت، وما لا يطرحه الناس" (٤).

ومفاد هذا أن العرف هو أساس مالية الأشياء لقوله: "لا يقع اسم المال إلا علي ماله قيمة" أي بين الناس عرفاً بحيث أضحي محلاً للمعاوضة "يبيع بها" (٥) ومن المقرر أن الثابت بالعرف ثابت بدليل شرعي.

١٨- أن الشريعة الإسلامية حرمت انتحال الرجل قولاً لغيره أو إسناده إلي غير من صدر منه، وقضت بضرورة نسبة القول إلي قائله والفكرة إلي صاحبها؛ لينال هو دون غيره أجر ما قد تتطوي عليه من خير، أو يتحمل وزر ما قد تجره شر (٦).

(١) سورة القصص/ ٢٧.

(٢) سورة النساء/ ٢٤ .

(٣) حق التأليف في القوانين الوضعية المعاصرة وفي نظر الشرع الإسلامي لصلاح الدين الناهي بحث منشور في مجلة هدي الإسلام، مجلد (٢٥) العددان (٧، ٨) / ٤٢، المعاملات المالية د. شبير/ ٦٣ .

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي/ ١٩٧.

(٥) حق الابتكار في الفقه الإسلامي للدريني/ ٢٤، المعاملات المالية / ٦٣ .

(٦) الحقوق المعنوية للبوطي ضمن كتاب قضايا فقهية معاصرة / ٨٣.

فقد روي عن الإمام أحمد: أنه امتنع عن الإقدام علي الاستفادة بالنقل أو الكتابة عن مقال أو مؤلف عرف صاحبه إلا بعد الاستئذان منه. فقد روي الغزالي أن الإمام أحمد سئل عن سقطت منه ورقة كتب فيها أحاديث أو نحوها أيجوز لمن وجدها أن يكتب منها، ثم يردّها؟ قال: لا. بل يستأنن ثم يكتب^(١).

١٩- إذا كان المؤلف مسؤولاً عما يكتبه ويتلفظ به ويحاسب عليه بدليل قوله تعالى: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾^(٢).

وقوله ﷺ: " إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا يلقي لها بالاً يرفعه الله بها درجات، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً يهوي بها في جهنم"^(٣) فيكون له الحق فيما أبدعه من خير عملاً بقاعدة: "الغنم بالغرم"^(٤) وقاعدة: "الخراج بالضمان"^(٥).

٢٠- الإبداع الذهني أصل للوسائل المادية من مختلف الاختراعات من سيارة وطائرة ومذياع وغير ذلك مما له صفة المادية، فلا بد من اعتبار الأصل له صفة المادية^(٦).

٢١- التخرج علي قاعدة: "المصالح المرسلّة" في ميدان الحقوق الخاصة^(٧).

ويتحقق ذلك من جهتين - كما قال الدريني:

أ- من ناحية كونه ملكاً منصّباً علي مال: أي كونه حقاً عينياً مالياً إذ المصلحة فيه خاصة عائدة إلي المؤلف أولاً وإلي الناشر والموزع ومن إليهما. وهذا ظاهر في كونه حقاً خاصاً مالياً.

(١) كشف القناع للبهوتي: ٦٤/٤، المعاملات المالية د/ الزحيلي / ٥٨٥، د/ شبير / ٦٣.

(٢) سورة ق/ ١٨.

(٣) صحيح البخاري: ١٨٥/٧.

(٤) شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقاء / ٣٦٩.

(٥) المنتور في القواعد: ١١٩/٢، المعاملات د/ الزحيلي / ٥٩٤.

(٦) الحق المالي للمؤلف لعبد السميع أبو الخير / ١٩، المعاملات المالية د.

الزحيلي/ ٥٩٤

(٧) المدخل الفقهي - نظرية الالتزام: ٢١/٣.

ب- أن فيه مصلحة عامة مؤكدة راجعة إلى المجتمع الإنساني كله، وهي الانتفاع بما فيه من قيم فكرية ذات أثر بالغ في شتى شؤون الحياة. وهو بهذه المثابة حق من حقوق الله تعالى لشمول نفعه وعظيم خطره.

والمصلحة المرسله بنوعها مرعية في الدين تنبني عليها الأحكام؛ لأنها من مباني العدل والحق، وعلي هذا فالإنتاج الفكري ملك، لأن الحكم الشرعي المقدر وجوده فيه نهضت به المصلحة المرسله والعرف^(١).

ثانياً: أدلة المذهب الثاني القائل بعدم اعتبار حق التأليف وعدم حل العوض المالي المقابل لهذا الحق في العلوم الشرعية : الكتاب والسنة والمعقول:

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ النَّاعُونَ﴾^(٢).

وجه الدلالة: نهى سبحانه وتعالى عن كتمان العلم، والآية تدل على عدم جواز أخذ الأجر على التعليم؛ لأنها تدل على لزوم إظهار العلم وترك كتمانها، ولا يستحق إنسان أجراً على عمل لزمه أداؤه، كما صرحت آية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يَكَلُمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٣) واعتبار حق المؤلف قد يؤدي إلى حبس المؤلف لمصنفه العلمي، عن الطبع والتداول، إلا في مقابل مالي يحصل عليه، وهذا يعتبر من قبيل كتمان العلم الذي نهى عنه الشارع في الآية^(٤).

مناقشة هذا الدليل :

اعتراض على هذا الدليل بأن كتمان العلم يكون بالامتناع عن الجواب في المسألة بعد السؤال عن حكمها، والوعيد الوارد في السنة عن كتمان العلم بزج العالم في نار جهنم : هو في حالة حبس الكتب ممن يطلبها للانتفاع بها على سبيل الإغارة، كحجب الماعون عن الجيران، أما استثمار الجهد بوسائل النشر المعروفة مقابل مال، فلا يعد منع

(١) حق الابتكار في الفقه الإسلامي للدريني: ٨٣-٨٤، المعاملات د. شبير/ ٦٤ .

(٢) سورة البقرة/ ١٥٩.

(٣) سورة البقرة آية/ ١٧٤.

(٤) التفسير المنير الزحيلي ٥٥/٢.

الطاعة دخلياً في منع الإعارة؛ لأن الإعارة مجانية، واستثمار الكتاب بعوض، وقد أجاز علمائنا أخذ الأجر على الفتوى، والعالم حر التصرف في ثمره علمه ينشره أم لا، وإذا لم ينشر كتابه فلا يكون ملوماً أو آمناً، وإنما يلام ويأثم على امتناعه من إجابة سائل عن حكم شرعي، هذا هو المكلف به فقط^(١).

أما السنة فمنها :

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "من كتم علماً يعلمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار".^(٢)

ووجه الاستدلال: أن حبس المؤلف لكتابه عن الطبع والتداول إلا بثن باب من أبواب كتم العلم فينال الوعيد، فيمتنع ذلك، والله أعلم^(٣).

(٢) وقوله ﷺ: "من سئل عن علم ثم كتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار"^(٤). وقد علق علي ذلك العجلوني بما نقله عن المقاصد فقال: "ويشمل الوعيد حبس الكتب عن مطالعها للإنتفاع"^(٥) وأنه لا خير فيمن احتبس علمه عن قومه، وقديماً قال الشاعر زهير^(٦):

ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله. علي قومه يستغن عنه ويذمم.

أما المعقول فمنه :

١- أنه لا يجوز التعبد بعوض، والعلم قرينة وطاعة وعبادة لا صناعة ولا تجارة، فالتأليف في العلوم الشرعية: عبادة، وعليه فلا تجوز المعاوضة عليه^(٧). مناقشة هذا الدليل:

(١) المعاملات المالية د/ الزحيلي / ٢٩٢ .

(٢) سنن الترمذي كتاب العلم باب ما جاء في كتمان العلم ٢٩/٥، سنن أبي داود - كتاب العلم - باب كراهية منع العلم ٣/ ٣٢٠، سنن ابن ماجة المقدمة باب من سئل عن علم فكتمه.

(٣) مجلة الهدي النبوي ص/٥٩، حق الابتكار للدريني ص/١٠٠.

(٤) سنن الترمذي: ٢٩/٥، سنن أبي داود ٣/ ٣٢٠ وقال: حديث حسن.

(٥) كشف الخفاء للعجلوني: ٣٥٩/٢.

(٦) بحث حكم الإسلام في حقوق التأليف للكردني ص٥٩.

(٧) مجلة الهدي النبوي /٥٩، حق الابتكار للدريني / ١٠٠ .

اعترض على هذا الدليل بأن هذا كلام متقدمي الحنفية ، وأجاز المتأخرون منهم وغيرهم من علماء المذاهب أخذ الأجرة على أداء الطاعات من أذان وإقامة وصلاة ، وتعليم قرآن وغيره من العلوم ، وقد ثبت في صحيح السنة " إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله " ^(١). ثم ألا يأخذ هذا العالم المانع راتبًا على وظيفته ^(٢)؟! ٢ - إن العلم يعد قرابة وطاعة، وليس من قبيل التجارة أو الصناعة. والقرابة لا يجوز الحصول علي أجر مالي في أدائها، ومن ثم فإنه يجب علي العالم أن ينصرف لعلمه تحصيلًا وتدريساً نون مقابل. وعلي الأمة بعد ذلك أن تكفي أمور معيشيته؛ كما كان الحال في السلف الصالح رضوان الله عليهم. فقد كان الخلفاء يغنقون علي العلماء الكثير الكثير، ويكرمونه غاية الإكرام، ويكفونهم أمور دنياهم. وإن تبجيل العالم وتكريمه والرجوع إليه في أمور القضاء والسياسة والحكم والاقتصاد لخير مكافأة نقدمها للعلماء، وخير جزاء تطمئن به نفوس العلماء ^(٣).

وقد أمر النبي ﷺ بتكريم العلماء في قوله ﷺ: " ليس منا من لم يوقر كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ومن لم يعرف لعالمنا حقه " ^(٤).

٣- أن نوع حق المؤلف في تأليفه، أكثر ما يقال فيه: حق مجرد، والحق المجرد لا يقوم بمال، ولا يستعاض عنه بالمال كحق الشفعة، فكذاك حق المؤلف لا يجيز له الحصول علي مقابل مادي لإنتاجه الذهني ^(٥).

مناقشة هذا الدليل: اعترض على هذا الدليل بأن هذا قياس مع الفارق، فليس حق المؤلف كحق الشفعة، وإنما هو كما ثبت حق مالي مملوك ، كحقوق الارتفاق يجوز بيعها بعوض، ولأن حق الشفعة شرع لدفع الضرر عن الشفيع، وأما حق المؤلف ونحوه من الحقوق المعنوية، فلم يثبت لصاحبه دفعًا للضرر عنه فقط، وإنما

(١) سبق تخريجه .

(٢) المعاملات المالية د/ الزحيلي / ٥٩٢ .

(٣) المرجع السابق.

(٤) كشف الخلفاء للعجلوني: ٢٢٥/٢.

(٥) مجلة الهدي النبوي / ٦٢-٦٣، حق الابتكار/ الدريني / ٥٢-٥٤، حكم الإسلام في حقوق التأليف د/ الكردي/ ٥٩.

ثبت له ابتداءً كما سبق بيانه^(١).

٤- أن بذله للنشر والانتفاع بمعنى أن حق الطبع لكل مسلم، يحقق مقصداً من مقاصد الشريعة بتحقيق مصلحة: الانتشار والرواج وإغناء المكتبة الإسلامية ونشر العلم الشرعي^(٢).

الرأي المختار:

والراجح ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أن حق التأليف معتبر شرعاً، ويجوز الاعتياض عنه؛ واعتباره من الحقوق المعنوية لقوة أدلتهم، ولأنه يحتل مكانة مهمة في حياة الناس، وهو من أكد المصالح وأقواها أثراً وأعمها نفعاً، وقد يستتبع القول بعدم اعتباره حقاً وعدم حل الاعتياض عنه الانقطاع عن القيام بالتأليف والكتابة، لأنه يكلف العالم تكاليف مالية كثيرة وتكاليف ذهنية، فإذا لم يجد الحافز عليه، أهمله وأراح نفسه من تحمل أعبائه المالية والذهنية.

وأما ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أن اعتبار ذلك حقاً للمؤلف يؤدي إلى حبس العلم عن الناس ومنع تداوله، فغير مسلم بدليل الواقع، فاعتبار حق المبتكر فيما ابتكره من مصنوعات لا يمنع ترويجها ونشرها. وإنما يعتبر ذلك من قبيل التحايل الشيطاني من أصحاب دور النشر لإعادة طبع الكتاب دون أن يدفعوا للمؤلف شيئاً من حقه^(٣).

وأما ما قيل من أن نشر العلم يعد قرينة وطاعة وليس من قبيل التجارة والصناعة، والقرينة لا يجوز أخذ الأجر في أدائها؛ فغير مسلم، لأن المتأخرين من الفقهاء أفتوا بجواز أخذ الأجرة علي فعل الطاعات، كالإمامة، والأذان، وتعليم القرآن^(٤).

وأما قياس حق المؤلف علي حق الشفعة فقياس مع الفارق؛ لأن حق الشفعة من الحقوق التي أثبتتها الشارع لأجل دفع الضرر عن الشفع، فلا يجوز الاعتياض

(١) المعاملات المالية المعاصرة د/ الزحيلي/ ٥٩٢ .

(٢) حق الابتكار فتحي الدريني/ ١٦٢، فقه النوازل / ١٨٢، ١٨٣ .

(٣) انظر: الحق المالي للمؤلف/ ٢ .

(٤) المرجع السابق.

عنها. أما حق المؤلف فلم يكن لأجل شيء كدفع ضرر عن المؤلف، وإنما مقابل جهد فكري وبدني بذله المؤلف في إعداد مؤلفه فيجوز الاعتياض عنه^(١).

ويقول د/ الزحيلي: " لا أدري وجود شر أو غبن أو جور أعظم من هذا: أن يستمر الطابع أو الناشر حق المؤلف، ويربح علي حساب أموال طائلة، ويحرم هذا المؤلف الذي كاد عقله يتفجر، وفكره يعيا، وأعصابه تتلف من عناء إنجاز المصنف، والذي كلفه جهوداً طويلة وشاقة، فسهر ليله، وأتعب عينيه، وشغل نهاره كله بالتأليف، ثم: يقال قدم هذا العمل لغيرك مجاناً؟ إن هذا لهو الإفك المبين، والخطأ الواضح"^(٢).

يؤيد ما رجحته قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في الحقوق المعنوية رقم ٤٣/٥(٥) في دورته الخامسة في الكويت عام (١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م) ونصه: أولاً: الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية والتأليف، والاختراع أو الابتكار: هي حقوق خاصة لأصحابها أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية لتمول الناس لها، وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها.

ثانياً: يجوز التصرف في الاسم التجاري، أو العنوان التجاري، أو العلامة التجارية، ونقل أي منها بعوض مالي، إذا انتفى الغرر والتدليس والغش باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً.

ثالثاً: حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها ولا يجوز الاعتداء عليها.

وقرر شيخنا محمد الأمين الشنقيطي (م سنة ١٣٩٣هـ) رحمه الله تعالى في شأن التعليم بأجر، فكَذلك في شأن التأليف فأقول: الأولي للعالم المسلم إذا لم تدعُه حاجة أن لا يأخذ عوضاً علي مؤلفاته في أمور الشرع، وإن دعتُه حاجة أخذ بقدرها، ومن أغناه الله فالأولي له التعفف في ذلك. وقد كان جماعة من العلماء المعاصرين لا يأخذون عوضاً عن مؤلفاتهم منهم شيخنا المذكور رحمه الله تعالى^(٣). نجد كذلك. والله تعالى أعلم. وأحكم الصواب .

(١) المرجع السابق ص ٧.

(٢) المعاملات المالية د/ الزحيلي/ ٥٩٤.

(٣) فقه النوازل ٤ / ١٨٣ .

المطلب السادس

في حق النشر والتوزيع

النشر والتوزيع في هذا المجال يلتقيان في النتيجة، ويتبين ذلك بعد التعريف بحقيقة كل منهما.

النشر لغة: مصدر نشر ينشر نشرأً، والنون والشين والواء : أصل صحيح ، يدل على فتح الشيء وتشعبه ؛ ونشرت الكتاب أنشره نشرأً بسطته ، وهو خلاف طويته ونشر الخبر أذاعه^(١).

والنشر اصطلاحاً: عرف عقد النشر بأنه : العقد الذي يتنازل بمقتضاه المؤلف أو ورثته من بعده وفقاً لشروط محددة إلى شخص يسمى الناشر عن حق إنتاج أو العمل على إنتاج عدد من النسخ للمصنف ، على أن يلتزم هذا الأخير بالطبع والإعلان .

وعقد النشر له صور متعددة. تتعدد بتعدد للطرق التي يلجأ إليها المؤلف في النزول عن حقه في مصنفه للناشر؛ ومن هذه الصور ما يأتي:

- ١ - أن يأذن المؤلف للناشر في طبع المصنف طبعات متعددة.
- ٢ - أن يأذن المؤلف للناشر في طبع المصنف طبعة واحدة فقط، ويعين عدد النسخ لهذه الطبعة.
- ٣ - أن يطبع المؤلف المصنف على نفقته، ويقوم الناشر بعرض الكتاب على الناس.

٤ - أن يسهم المؤلف بمصنفه، ويسهم الناشر بنفقات طبعه، وتكون النسخ ملكاً لشركة بينهما، يشتركان معاً في الربح والخسارة^(٢).

النشر: هو وضع نسخ من الكتاب في متناول الجمهور لغرض البيع عادة. وليس الضرورة في الشخص ذاته المسؤول عن طباعة المصنف^(٣).

(١) معجم مقاييس اللغة ٥ / ٤٣٠، لسان العرب ٥ / ٢٠٨.

(٢) الوسيط ٧ / ٣٢٦، ٣٢٨، فقه النوازل ٢ / ١٤٤، عقد النشر ٤١ - ٤٤ ، عقد المقالة / .

(٣) فقه النوازل ٢ / ١٤٤ .

والناشر هو: من يحترف نشر الكتب وبيعها- والنشر بيع^(١).
والتوزيع: هو عرض نسخ من الكتاب علي عامة الجمهور، أو أية مجموعة منه بالوسائل التجارية المناسبة في الغالب.

فالتنشر والتوزيع يلتقيان في: حق تسويق الكتاب. وطبيعتهما تختلف باختلاف عقد الاتفاق بين المؤلف والناشر أو الموزع، وما يتفقان عليه من شروط كاللتنازل عن حقوق الطبع المالية كلياً، والاتفاق علي عدد معين من الكتاب، ولطبعة واحدة أو أكثر، ولمدة معينة تعطي الطرف المُسوَّق مهلة التسويق وهكذا.
ومن أحوال العقود الجارية بين المؤلفين وشركات التوزيع والنشر، نري أن طبيعة العقد إما إجارة أو بيعاً.

فالتوزيع: إجارة في حال اتفاق المؤلف مع الموزع علي توزيع الكتاب بأجرة معينة علي عدد معين.

الموزع: من يفرق الرسائل البريدية أو الصحف اليومية أو غير ذلك إذا باع المؤلف علي الناشر عدداً معيناً من الكتاب وبأبلولته إلي ملكه يتصرف بتسويق ما في حوزته تصرف الملاك في أملاكهم.

ومن الجائز تناوبهما. هذا من حيث تصوير عقد النشر والتوزيع، فنحن إذا نظرنا إلي أن العين المعقود عليها عين ذات تكلفة مالية للطباعة والشحن والتخزين، والتسويق، وما يلزم لذلك.

وعلمنا أن الأصل في العقود والشروط الإباحة إلا ما دل الشرع علي بطلانه. وأن مقاطع الحقوق عند الشروط، وأن المسلمين علي شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً: لم يحصل لدينا أي تردد في جواز عقد التوزيع مثلاً في صورة الإجارة، وأنه يلزم كلا العاقدنين الوفاء به لخلوه من الغرر والمخاطرة.

لكن ينبغي أن يمثل أمام المؤلف ملحظ شرعي وهو: وجود حق الله في المؤلفات الإسلامية، بحيث يكون الثمن الراجح للكتاب لا يلحق شططاً بالمشتريين فيكون سبباً لمنع انتشار العلم وتحمله.

(١) المعجم الوسيط ٢/ ٩٢١ .

أما في صورة عقد البيع: فطرد العقد الجواز علي احتمال مخاطرة فيه لكنها ضعيفة لا تقوي علي فساد العقد وبطلانه.

ذلك أن الناشر أو الموزع: دخل في الشراء تطلعاً لرواج الكتاب ونفاقيه، وهذا أمر قد لا ينفع إلا بعد العرض والتوزيع، فكم من كتاب عرض ولم يكتب له البرواج فكان نصيبه الكساد، فلحق الضرر الموزع من دخوله العقد علي مخاطرة وغرر - فتدفع بأن علي الموزع التعرف علي موضوع الكتاب، ومادته. ومدي حاجة القراء إلي موضوعه. إضافة إلي أن التوزيع أصبح اليوم عالمياً بحكم وسائل النقل حتى صار العالم كمدينة واحدة، ومع هذا فلا نجد أن الموزعين يستطيعون تغطية الأسواق بمنشوراتهم، وكم من كتاب بالغ الأهمية لم تتجاوز طبعته قطره لذلك. تحرر جوازه شرعاً، لوجود المقتضي وعدم المانع الشرعي.

ثم ليعلم أن عقد البيع مع الناشر إنما هو عقد مقصور علي ذات العين المباعة دون أن يكون له حق التصرف بحقوق المؤلف الأدبية الأخرى من: آراء المؤلف ونسبته إليه، والتصرف في عباراته وما إلي ذلك لأن هذه لا تباع ولا توهب.

التكليف الفقهي لعقد النشر

التكليف الفقهي لعقد النشر يختلف باختلاف صورته، وهي كما يأتي:
الصورة الأولى: أن يتفق المؤلف مع مطبعة علي طباعة مصنفه، دون توزيعه، مقابل مبلغ مالي معين، ثم يوكل مهمة توزيع هذا الكتاب إلي شخص آخر مقابل مبلغ مالي معين، أو أنه ربما أوكل مهمة التوزيع للمطبعة نفسها^(١).
فهنا الاتفاق بين المؤلف وصاحب المطبعة هو في حقيقته إجارة الأجير المشترك؛ لأن صاحب المطبعة قدم عملاً مقابل مبلغ مالي من المؤلف، وصاحب المطبعة يعمل للمؤلف ولغيره فكان أجيراً مشتركاً^(٢).

(١) الوسيط ٧/ ٣٢٧، أحكام عقد المقالة / ٣٣٥، الحق المالي للمؤلف / ١٣٤.
وقد أخرج بعضهم هذه الصورة أن تكون عقد نشر. عقد النشر ص ٤٤، ٤٥، عقد المقالة / ٣٧٣.

(٢) المبسوط ١٥/ ٨٠، تبين الحقائق ٥/ ١٣٣، بداية المجتهد ٢/ ٢٣٢، شرح الخرشي على خليل ٧/ ٢٨، شرح المحلى على المنهاج ٣/ ٨١، أسنى المطالب ٢/ ٤٢٥ =

وكذا الاتفاق بين المؤلف والموزع هو في حقيقته إجارة على عمل فإن كان هذا الموزع يعمل للمؤلف ولغيره فهو أجير مشترك ، وإن كان يعمل للمؤلف وحده طول مدة الإجارة فهو أجير خاص^(١).

وهذه الصورة من صور عقد النشر هي التي جعلت بعض القانونيين يدخل عقد النشر في عقد المقالة، ويكون المؤلف هو رب العمل والناشر هو المقاول. الصورة الثانية: أن يتفق المؤلف مع الناشر على أن يقدم المؤلف مصنفه مقابل أن يتكفل الناشر بتكاليف طبعه وتوزيعه، وهما شريكان في الربح والخسارة^(٢).

فهنا الاتفاق بين المؤلف والناشر هو في حقيقته عقد شركة. الصورة الثالثة: أن يتفق المؤلف مع الناشر على إعطائه حق نشر هذا المصنف وتوزيعه، سواء لطبعة واحدة أو لطبعات متعددة^(٣).

وهذه الصورة. عند التأمل فيها. يظهر أنها عقد بيع لحق استغلال هذا المصنف لطبعة واحدة أو طبعات يتفق عليها، أو نسخ محدودة. أو مدة معلومة؛ فعقد البيع هنا تم على حق استغلال المصنف وليس على المصنف ذاته، بدليل أن الناشر يأخذ المصنف من مؤلفه، ويقوم بطباعته، ثم يرد النسخة الأصلية للمؤلف، ولو كان العقد واعياً على المصنف بعينه لملكه الناشر.

ويشكل على القول بأن عقد النشر . في هذه الصورة . عقد بيع ما يأتي:
١ - أن المبيع حق، وبيع الحقوق المجردة لا يجوز؛ قياساً على حق الشفعة^(٤).

= الشرح الكبير لابن قدامة ٣/ ٣٢٣، ٣٣٠، شرح منتهى الإرادات ٢/ ٣٧٦، ٣٧٨
- عقد المقالة / ٣٧٣.

(١) المراجع السابقة .

(٢) الوسيط ٧/ ٣٢٨ . وقد أخرج بعضهم هذه الصورة أن تكون عقد نشر . عقد النشر ٤٧ / .

(٣) الوسيط ٧/ ٣٢٦، ٣٢٧، أحكام عقد المقالة / ٣٣٥، عقد النشر / ٤١ - ٤٤.

(٤) حق الابتكار / ٥٦، فقه النوازل ٢/ ١٤٣، بيع الحقوق المجردة للعثماني في مجلة=

واعترض على هذا:

بأن المبيع هنا من الحقوق المقررة لا المجردة ؛ لأن الحق المجرد ما شرع لدفع ضرر كحق الشفعة، فهو لا يستعاض عنه بالمال، أما الحق المقرر فهو ما يثبت لمستحقه أصلاً وابتداء كحق القصاص لوليه، وهذا يجوز الاعتياض عنه^(١).

٢ - إن في هذا البيع غرراً، فلا يجوز ؛ وذلك لأن الناشر عندما اشترى حق استغلال هذا المصنف كان يتطلع إلى رواجه، وهذا أمر لا يعرف إلا بعد العرض والتوزيع، وربما لم يكتب للمصنف الرواج، فيلحق الضرر بالناشر من دخوله العقد على مخاطرة وغرر^(٢).

وأجيب عن هذا:

بأن الغرر هنا ضعيف لا يقوى على إفساد العقد وإبطاله ؛ وذلك لأن على الموزع أن يكون على بينة قبل الدخول في العقد، ويتم هذا بالتعرف على موضوع الكتاب، ومادته، ومؤلفه، وحاجة الناس إليه، إذ إن هذه الأمور تدل الناشر على إمكانية الربح من عدمه، كما أن الناشر إذا رأى أن الكتاب لم ينتشر في مكان ما سيعمد إلى توزيعه في مكان آخر لا سيما مع سهولة النشر والتوزيع في هذا العصر^(٣).

٣ - إن المبيع يفيد انتقال الملك وصحة تصرف المشتري بما ابتاعه ، وهنا لا يحق للمشتري أن يقوم بنشر المصنف إلا بمقدار ما أنن له المؤلف فيكون مخالفاً لمقتضى العقد^(٤).

=مجمع الفقه الإسلامي العدد الخامس ٣ / ٢٣٨٧، المعاملات المالية المعاصرة /

. ٥٧

(١) حق الابتكار ١٧٧ - ١٧٩، فقه النوازل ٢ / ١٣٨، بيع الحقوق المجردة في مجلة

مجمع الفقه الإسلامي العدد الخامس ٣ / ٢٣٦٨ .

(٢) قضايا فقهية معاصرة / ٤٣، فقه النوازل ٢ / ١٤٥، عقد المقابلة / ٣٧٤ .

(٣) فقه النوازل ٢ / ١٤٥ .

(٤) بيع الحقوق المجردة للعثماني، والحقوق المعنوية للبوطي في مجلة مجمع الفقه

الإسلامي العدد الخامس ٣ / ٢٣٨٧، ٢٤٠٥.

واعترض على هذا:

بأن هناك فرقاً بين التصرف في الشيء وإنتاج مثله، فالذي يملكه المشتري هو التصرف في المصنف؛ فله أن يقرأه أو ينتفع به على أي وجه كان الانتفاع، وله بيعه، وإعارته، وهبته، وما إلى ذلك من التصرفات الأخرى، لكن لا يقتضي عقد البيع أن له أن ينتج مثله؛ وهذا مثل الفلوس المسكوكة من قبل الحكومة، فإن لمالكها التصرف فيها بما شاء من بيع أو هبة ونحوها، لكن لا يجوز أن يسك فلوساً أخرى على منوالها^(١).

ويجاب أيضاً:

بأن العقد لم يقم على عين الكتاب، وإنما تم على حق استغلاله مدة معينة، وإذا كان الأمر كذلك لم يحق للمشتري نشر المصنف؛ لأنه لم يملكه.

٤ - إن المصنف قد يكون علماً شرعياً، والاعتياض عن العلم الشرعي لا يجوز؛ لأنه من باب العبادات^(٢).

واعترض على هذا: بأنه لا يسلم ذلك؛ فأخذ العوض على العلم الشرعي جائز؛ بدليل ما ورد عن ابن عباس أن النبي قال: " إن أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله " ^(٣).

وجه الاستدلال:

إذا كان القرآن يجوز أخذ العوض عنه، فمن باب أولى أن يجوز ذلك في العلوم الشرعية المنبثقة عن القرآن .

ويضاف إلى ما سبق: أن هذا المبيع مؤقت، والتأقيت يفسد البيع^(٤).

(١) المرجع السابق ٣ / ٢٣٨٧.

(٢) فقه النوازل ٢ / ١٤٢.

(٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب الطب باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب ٤ / ٤٣ .

(٤) في فساد البيع بالتأقيت : بدائع الصنائع ٥ / ١٧٤، البحر الرائق ٥ / ٢٨١، بداية المجتهد ٢ / ١٥٦، مغني المحتاج ٢ / ٦، غاية المنتهى ٢ / ٦، غاية المنتهى ٢ / ١٤ - عقد المقاوله / ٣٧٦.

واعترض على هذا:

بأن عقد البيع هنا ليس فيه تأقيت؛ فالعقد لم يرد على الكتاب على أبن يعود لصاحبه، وإنما تم على حق استغلال الكتاب لمدة معينة. ومن الإجابة عن هذه الإشكالات يتبين صحة تكييف عقد النشر. بهذه الصورة. على أنه عقد بيع لحق استغلال المصنف وبعد:

فإن دور النشر: هي من أعظم الوسائل في هذا العصر لنشر العلم وتسويق كتبه نشرًا للإبداع والابتكار وهي من أهم الوسائل لإعانة غير القادرين من المؤلفين على نشر مؤلفاتهم وبذل أثمان الطباعة. وهي التي يستطيع بوسائلها والتزاماتها تعميم الكتاب ونشره في أقاليم وممالك متعددة في وقت وجيز لا يستطيعه المؤلف لو طبعه على حسابه.

وفي الوقت نفسه هي: زبون كاسر لأي مؤلف يتنازل عن حقوقه المادية، أو يتواضع معها بالاتفاق - لما يحق له من مكاسب مالية ودعائية - فهل نقول مع هذا بحرمان المؤلف الذي كثر فكره وأجهد نفسه وافني وقته وعمره في مؤلفه، من عوض مالي لقاءه وأن يكون غنيمة باردة لدار النشر تطارح به في الأسواق؟ إن السؤال بعد هذا يعود بالدور فكيف يحرم منه مؤلفه ويسوغ لدور النشر فعله؟

بل إن عملية الممارسة بين المؤلف ودار النشر ادعي لضبط الناشر من استغلال الجشع والمطارحة به في الأسواق. ثم كيف نسوغ لدار النشر أن تراجح وتتاجر على حساب جهد جهيد من فكر الإنسان ونضوجه الذي هو أساس في كيانه الفكري وتكوينه في هذه الحياة؟ بل هي التكوين الخالد إلي أن أمضي وأبلغ، وقد تكون دور النشر لكافر وظيفته جلب المال فنصفها له لقمة سائغة^(١). والله تعالى أعلم

طبع المؤلف وتوزيعه

من الالتزامات المترتبة على عقد النشر طبع الناشر للمصنف وتوزيعه ، وهو من مقتضى العقد^(١)؛ سواء كان العقد على صورة بيع، أو صورة شركة ، أو صورة إجارة على الطبع التوزيع معاً.

أما إذا تم الاتفاق على ألا يتكفل الناشر إلا بالطبع فقط، فهذا لا يلزم الناشر توزيع المصنف ؛ إذ إن هذا خارج عن محل الاتفاق.

وإذا تكفل الناشر بطبع المصنف وتوزيعه ، فإن عليه أن يكون ذلك في الموعد المتفق عليه؛ لأن المؤلف ما ضرب الأجل إلا وله فيه مصلحة لا يحق للناشر تفويتها عليه ، فإن لم يتفقا على موعد، فإن على الناشر طبعه وتوزيعه في الموعد المتعارف عليه ؛ لأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً^(٢).

فإن كان المصنف سيفقد أهميته لو تأخر عن مدة معينة فهذا على الناشر أن ينجز العمل في الوقت الذي تبقى فيه أهمية المصنف ؛ ومثاله : ما لو كان هذا المصنف ألف لمناسبة معينة كبحث يراد تقديمه لمؤتمر سينعقد ، فهذا لا يحق للناشر أن يؤخر الطبع حتى ينتهي وقت المؤتمر.

وإذا تم الاتفاق على أن يقوم الناشر بطبع المصنف وتوزيعه عدة طبعات ، فإن على الناشر أن يبدأ بالطبعة الثانية قبل انتهاء الأولى من الأسواق حتى يضمن استمرار الكتاب في السوق^(٣).

(١) فقه النوازل ٢ / ١٤٤ ، الحق المالي للمؤلف ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤٢ .

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم / ٩٩ ، الأشباه والنظائر للسيوطي / ٩٢ .

(٣) الوسيط ٧ / ٣٣٨ ، فقه النوازل ٢ / ١٤٤ ، الحق المالي للمؤلف / ١٣١ ،

١٣٨ ، ١٤٢ ، عقد النشر في القانون المصري والفرنسي لمحمد السعيد

رشدي - طبعة دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٩م ، عقد المقالة /

التزام المؤلف

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى

تسليم المؤلف عمله للناسر

مما يرتبه عقد النشر على المؤلف تسليم عمله للناسر^(١)، إلا أن هذا يحتاج إلى التفصيل الآتي:

١ - إذا كان عقد النشر في صورة شركة؛ فالعقد غير لازم قبل الشروع فيه؛ وذلك قياساً على الوكالة؛ لأن كل شريك يتصرف بإذن شريكه له في التصرف، فكأنه بمثابة الوكيل له^(٢)، ولذا فلا يلزم المؤلف أن يسلم عمله للناسر.

٢ - إذا كان عقد النشر في صورة إجارة الأجير المشترك؛ فإن على المؤلف أن يسلم عمله للناسر؛ وذلك لأن هذا من تمكين الناس من إنجاز العمل المتفق عليه، ويجب على المؤلف أن يمكن الناس من إنجاز عمله؛ وذلك لأن العقد في هذه الحالة لازم، فيجب على كل منهما تنفيذ التزامه، ولا يحق للمؤلف أن يعيق الناس رعن تنفيذ التزامه وقيامه بواجبه؛ لأن هذا ينافي الوفاء بالعقود، والذي جاء الأمر به بقول الله - سبحانه وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ.....﴾^(٣).

وكذلك لأن المؤلف إذا لم يسلم الناسر المصنف يكون قد تسبب في ضياع منفعة الناسر هدرًا؛ وذلك لأن الناسر لا يستحق الأجرة إلا بتنفيذ العمل^(٤)، ولا

(١) الوسيط ٧/ ٣٣٤، حق المؤلف/ ١٢٣، الحق المالي للمؤلف/ ١١٨، عقد النشر/ ١٠٢.

(٢) بدائع الصنائع ٦/ ٧٧، الدر المختار ٥/ ٦٥٤، منح الجليل ٧/ ٣٧٤، روضة الطالبين ٣/ ٥١٥، ٤/ ٢١٨، ٢٢٠، مغني المحتاج ٢/ ٣١٩، المغني ٧/ ١٣١، ١٧٢، كشاف القناع ٣/ ٤٦٩، ٥٢٢، عقد المقالة/ ٣٨٧.

(٣) سورة المائدة الآية رقم (١).

(٤) بدائع الصنائع ٤/ ٢٠٤، تبين الحقائق ٥/ ١٠٧، المدونة ٤/ ٤٥١، الشرح الكبير للدردير ٤/ ٤، فتح العزيز ١٢/ ١٩٧، نهاية المحتاج ٥/ ٢٦٥، شرح الزركشي ٤/ ٢٢٣، المبدع ٥/ ١١٦، عقد المقالة/ ٣٨٨.

يملك المؤلف أن يضيع جهد الناشر هدرًا.

٣ - إذا كان عقد النشر في صورة بيع؛ فإن على المؤلف أن يسلم عمله للناشر؛ وذلك لأن عقد النشر عقد معاوضة، يلتزم بموجبه الناشر بنشر المصنف، ودفع العوض، ويلتزم بالمؤلف بتسليم عمله للناشر، فعدم التسليم إخلال من المؤلف بالتزامه، وفيه إعاقة للناشر عن تنفيذ التزامه، والقيام بواجبه.

وهذا ينافي الوفاء بالعقود المأمور به بقول الله - سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ.....﴾^(١).

ثم إن تسليم العمل للناشر هو أحد العوضين في العقد فوجب على المؤلف بذله^(٢).

وتسليم العمل للناشر يكون بعد العقد مباشرة إذا لم يتفقا على خلاف ذلك؛ لأن العقد عند الإطلاق يحمل على الحلول لا التأجيل^(٣).

فإذا تأخر المؤلف في تسليم عمله للناشر، فإن لناشر لا يتحمل ما يترتب على هذا التأخير كما لو كان في العقد شرط جزائي، فإنه لا يطبق في هذه الحالة؛ لأن سبب التأخير من المؤلف^(٤).

ومن الأمور المكملة للتسليم التزام المؤلف بتصحيح التجارب قبل خروج المصنف بصيغته النهائية وذلك؛ لأن ذلك مما لا يتم الواجب إلا به. وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب^(٥).

(١) سورة المائدة الآية رقم (١).

(٢) البحر الرائق ٥/ ٢٩٤، رد المحتار ٤/ ٥٣٠، القوانين الفقهية/ ١٦٤، شرح الخرشي على خليل ٥/ ٦، روضة الطالبين ٣/ ١٧٧، مغني المحتاج ٢/ ٧٣، المغني ٦/ ١٨٨، الإنصاف ٤/ ٤٥٧، ٤٥٨.

(٣) بدائع الصنائع ٤/ ٢٠١، ٢٠٤، تبیین الحقائق ٥/ ١٠٧، حاشية الدسوقي ٤/ ٣، ٤، جواهر الإكليل ٢/ ١٨٥، المهذب ١/ ٣٩٩، تحفة الطلاب ٢/ ١٨٦، المغني ٨/ ١٠، ١١، الشرح الكبير لابن قدامة ٣/ ٣٢٢، ٣٣١.

(٤) أبحاث هيئة كبار العلماء ١/ ٣١٤، عقد المقالة/ ٣٣٨.

(٥) القواعد والفوائد الأصولية / ٩٤.

المسألة الثانية

الضمان للناشر بانفراده بهذا العمل

عندما تعاقّد الناشر مع المؤلف في عقد النشر إنما كان يريد الحصول على حق استغلال الصنف، وعلى هذا تم العقد، ولذا وجب على المؤلف الالتزام بمقتضى هذا العقد بالامتناع عن أي عمل يتعارض مع حصول الناشر على هذا الحق؛ فليس للمؤلف نشر الكتاب بنفسه أو بواسطة ناشر آخر^(١)؛ وذلك لما يأتي:

١ - إن هذا التصرف ينافي مقتضى العقد الذي أبرماه بينهما ، وقد جاء الأمر بالوفاء بالعقود بقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ..... ﴾^(٢).

٢ - في هذا التصرف إضرار بالناشر ، ولا يجوز ذلك؛ فالضرر يدفع بقدر الإمكان^(٣).

٣ - إن ضمان المؤلف للناشر بانفراده بهذا العمل ، مما تعورف عليه ، فإن لناشر لم يبرم هذا العقد إلا وقد وضع في ذهنه ذلك ، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً^(٤).

ولا يكون المؤلف مخلاً بالتزامه لو تعاقّد مع ناشر آخر على نشر المصنف بطريقة أخرى ، كما لو تعاقّد مع الناشر على نشر المصنف بلغة أجنبية ، وذلك لأن مثل هذا العمل لا يضير بالناشر الأول^(٥).

ويتضمن التزام المؤلف هنا التزامه برد كل ادعاء ضد المصنف من شأنه تعطيل نشره كالادعاء بأنه مسروق، أو أنه لا يصلح للنشر لأي سبب من

(١) الوسيط ٧/ ٣٣٦، حق الابتكار / ١٧١، ١٨١، ١٩٠، حق المؤلف / ١٢٧، الحق

المالي للمؤلف / ١٢٨، عقد النشر / ١٠٩، نظام حماية حقوق المؤلف / ٥٢.

(٢) سورة المائدة الآية رقم (١) .

(٣) المادة (٣١) من مجلة الأحكام . انظر: درر الحكام / ١ / ٣٧، الوجيز في إيضاح

قواعد الفقه الكلية / ٨٠ ، عقد المقالة / ٣٨٩ .

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم / ٩٩، الأشباه والنظائر للسيوطي / ٩٢ .

(٥) الوسيط ٧/ ٣٣٧، الحق المالي للمؤلف / ١٢٩، ١٣٠ .

الأسباب^(١).

المطلب السابع في حق براءة الاختراع والاسم التجاري

أولاً: معنى براءة الاختراع:

براءة الاختراع مركب إضافي يتكون من براءة واختراع - وسوف أبين معنى كل منهما على انفراد ، ثم بيان المركب الإضافي باعتباره مصطلحاً.
معنى البراءة: البراءة لغة: من برأ، والبراء والراء والهمزة أصلان إليهما ترجع فروع الباب .

أحدهما: الخلق يقال برأ الله الخلق يبرؤهم برءاً.

والأصل الثاني: التباعد من الشيء ومزايته ، ومن ذلك البرء ، وهو السلامة من السقم^(٢).

وجه تسمية الشهادة بالبراءة: أن العالم هو الذي أوجد الاختراع، ولم تبق فكرته حبيسة النفس ، وإنما انفصلت وأذيعت للناس وطرحت عليهم وأعلنت وأصبحت ملكاً عاماً.

والأصل في منح هذا السند أن المخترع يذيع اختراعه ، ويعلنه ويطرحة في مجال الثروة العامة^(٣).

ثانياً : معنى الاختراع:

الاختراع لغة : من خرع الشيء خرعاً واختراعاً ، بمعنى شقه وأبدعه ، وأنشأه . فالاختراع إبداع شيء لم يكن له وجود، وهو يتضمن عنصرين :
الأول: عمل ذهني يتعلق بالصناعة.

(١) عقد المقالة / ٣٨٨ - ٣٨٩ .

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١ / ٢٣٦ ط. دار الجيل - بيروت .

(٣) الوجيز في الملكية الصناعية للناهي / ٦٠ .

والثاني : وجود شيء جديد ^(١).

وفيما يلي بيان لمعنى براءة الاختراع - وأنواعها وحكمها في نظر الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: معنى براءة الاختراع باعتباره مصطلحاً:

وبراءة الاختراع : مجرد سند أو وثيقة أو شهادة بالبراءة، أي إن المخترع أو العالم لم يسبق، وإنه بريء من التقليد أو التزوير أو الانتحال ، وإنه في أمان من الاعتداء على حقه حين أذاعه أو أعلنه ^(٢).

وعرّف القانونيون براءة الاختراع بأنها: " وثيقة أو سند تمنح من طرف دائرة رسمية أو سلطة إدارية مختصة لمن يطلبها بشروط شكلية وموضوعية ومعينة، وتضمن وصفاً للاختراع ، ويترتب على منحها لمستحقيها مدة معينة حق نسبتهما إليه، وحمايته من التقليد أو الغش، وهذا الحق هو عبارة عن الترخيص باستغلال الاختراع الذي تغطيه البراءة، ما لم يصدر بخلاف ذلك حكم قضائي" ^(٣).

يظهر من هذا التعريف أن صاحب البراءة يتمتع بعدة حقوق أهمها :

١ - حق المخترع في نسبة الاختراع إليه دون غيره ، وحمايته من تقليده وغش أو انتحال الآخرين له.

٢ - حق استغلال المخترع لاختراعه ثم ورثته بعد وفاته ، مدة معينة ، قدرت في القانون العراقي بخمسة عشر عاماً تبدأ من تاريخ طلب البراءة ويصبح هذا الحق بعد انتهاء مدته من جملة الثروة العامة.

رابعاً : تنظيم حق براءة الاختراع .

إذا كان حق المؤلف يتعلق بالأعمال الأدبية والفنية ، فإن حق براءة الاختراع يتعلق بالأعمال الصناعية ، كابتكار مذياع أو تلفاز أو اكتشاف دواء مرض معين . وبدأ تنظيم هذا الحق بعد الثورة الفرنسية، حيث صدر أول قانون فيه في فرنسا

(١) المعجم الوسيط ١/ ٢٧٧، معجم مقاييس اللغة ٢/ ١٧١ - الوجيز في الملكية

الصناعية للناهي / ٦٧ - ٨١ ، د/ شبير / ٦٦ - ٦٧ .

(٢) المعاملات المالية د/ الزحيلي / ٥٨٦ .

(٣) الوجيز في الملكية الصناعية، أ.د. صلاح الدين الناهي : ص ٦٧ - ٨١ .

عام ١٧٩١م ، ثم أخذت عليه عدة تعديلات، آخرها تعديل استوكهولم عام ١٩٦٧م حيث صار لهذا الحق صفة الحماية الدولية .

أنواع براءة الاختراع

تقسم البراءات تقسيمات متنوعة بتنوع مضمونها ومداها:

- ١ - البراءة الحقة الكاملة ، ويشترط لها شروط مشددة.
 - ٢ - البراءة الصغرى أو شهادات المنفعة ، وهي التي تمنح عند توفر شروط ميسرة ، ويترتب عليها حقوق محددة أدنى من الحقوق التي تمنحها البراءة الكاملة.
 - ٣ - براءة الإضافة ، وتمنح عادة عن تحسين الاختراع الذي سبق منح البراءة عنه .
 - ٤ - براءة الاسترداد، وتمنح لمن يستخدم لأول مرة في بلد ما اكتشافاً تحقق في بلد أجنبي^(١).
- يلاحظ أن هذا التقسيم من البراءات لا يحمي اختراعاً ، ولكنه يعوض مبادرة صناعية.

حق براءة الاختراع في نظر الشريعة الإسلامية:

وحماية هذا الحق شرعاً مطلوبة مثل حق المؤلف، عملاً بمقتضى العرف ومبدأ المصالح المرسله، والمصلحة ظاهرة في حماية هذا الحق. وهي تشجيع الإبداع أو الابتكار كي يعلم من يبذل جهده في الاختراع أنه سيختص باستثنائه ، وسيكون محمياً من الذين يحاولون أن يأخذوا ثمرة ابتكاره وتفكيره ويزاحموه في استغلالها^(٢).

ولأن العلاقة مباشرة بين المخترع وإنتاجه الذي يثمر مالا ومنفعة مشروعة تثبت له الحق في الاستقلال والتصرف.

وقد تأيد هذا الحق أيضاً بقرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الأولى لعام

(١) المعاملات المالية د/ شبير/ ٦٨ - الوجيز للناهي/ ٦١.

(٢) المدخل الفقهي - نظرية الالتزام العامة للأستاذ الشيخ مصطفى الزرقاء/ ٢١ ، المعاملات د/ الزحيلي / ٥٨٧.

١٣٩٨هـ إلى الثامنة عام ١٤٠٥هـ، وبتاريخ السبت ٢٨ ربيع الآخر عام ١٤٠٠هـ " كل أداة حديثة وصل إليها الإنسان عما علمه وسخر له من وسائل إذا كانت تخدم غرضاً شرعياً أو واجباً من واجبات الإسلام وتحقق فيما لا يتحقق من دونها تصبح مطلوبة بقدر درجة الأمر الذي تخدمه وتحققه من المطالب الشرعية وفقاً للقاعدة الأصولية المعروفة، وهي أن ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب ولا شك أن الاختراعات وبراءتها تدخل في ذلك دخولاً أولياً" (١).

ثانياً : حق الاسم التجاري والترخيص

تعريفه: منشؤه ومضمونه، وظائفه أو مزاياه، تسويغه شرعاً.

الاسم التجاري : هو ما يشتهر به التاجر محلياً أو عالمياً بسبب جودة سلعته وإتقانها، وتميزها من أمثالها بين الناس، وبسبب حسن المعاملة والخدمة التي يقدمها، مثل أحذية باتا البريطانية العالمية، ومحلات الغندور اللبنانية وأسماء العطورات الفرنسية .

أو هو اللقب المخصص لمحل تجاري اكتسب شهرة بهذا اللقب (٢).

والترخيص: ما يصدر من الدولة من إذن بفتح المحل التجاري أو الصناعي، والتمكين من ترويج السلعة، وحمايتها لحقه.

ومنشأ هذا الحق: سمعة المحل، أي شهرته وثناء الناس على حسن معاملة صاحبه وقراراته على اجتذاب العملاء وتسهيل المدفوعات ويتضمن الاسم التجاري ثلاثة عناصر:

١ - شعار السلعة أو العلامة التجارية الفارقة: وهي كل ما يميز البضاعة أو السلعة عن أمثالها وعن منتجات التجارة الآخرين.

٢ - العنوان التجاري : وهو الذي يميز المحل التجاري عن غيره ، وهو الاسم المعلن على يافطته أو لافتته وجزئيات معلباته أو أكياسه ، مل المراعي،

(١) مجلة الفقه الإسلامي ١٣ / ٢٤٦١.

(٢) المعاملات المالية المعاصرة د/ الزحيلي / ٥٨٦، بحث في فقه المعاملات المالية

المعاصرة د/ القره داغي / ٤٢٦.

والملكة الصغيرة ، والصالون الأخضر ، والجوارح .

٣ - وصف المحل التجاري: وهو موقعه أو مكانه الحيوي أو الاستراتيجي الذي يختاره صاحب المحل ويمارس نشاطه الرئيسي ^(١) أو الفرعي فيه .

وظائف الاسم التجاري ثلاثة هي :

١ - تمييز السلعة من أمثالها والحفاظ على مستوى إنتاجها وتسويقها.

٢ - تحقيق الشهرة والسمعة التجارية واستقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء.

٣ - التمكن من ضبط المبيعات وإحكام السيطرة والرقابة على المنافسة للسلعة ^(٢).

الاسم التجاري والعلامة التجارية :

هناك فرق بين الاسم التجاري والعلامة التجارية:

فالعلامة التجارية: هي كل إشارة مميزة، تستخدم لتمييز البضائع، للدلالة على مصدرها ، أو نوعها، أو مرتبتها، أو ضمانها ، أو طريقة تحضيرها .
والاسم التجاري: هو الاسم الذي يستخدمه التاجر، أو الشركة التجارية ، لتمييز المنشأة التجارية التي يباشر استغلالها.

فالعلامة التجارية تستخدم لتمييز المنتجات ، أما الاسم التجاري فإنه اسم يميز المنشأة التجارية ذاتها عن نظائرها .

وقد يستخدم التاجر الاسم التجاري للمنشأة في تكوين العلامة التجارية التي يضعها على المنتجات ، وبذلك يقوم الاسم التجاري بوظيفته في تكوين العلامة التجارية ^(٣).

(١) تصح هذه النسبة قياسًا ، كما يصح القول : الرئيس .

(٢) المعاملات المالية د/ الزحيلي/ ٥٨٨ ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت - الحقوق المعنوية ، د/ عجيل جاسم النشمي/ ٢٨٧ ، التشريع الصناعي د/ محمد حسني عباس / ١٦٦ دار النهضة العربية .

(٣) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت/ ٢٨٧ العدد/ ١٣ - التشريع الصناعي/ ١٦٨ ، مبادئ القانون التجاري / ١ / ٤٧٠ .

التكليف الشرعي للاسم التجاري :

إن حق بيع الاسم التجاري والترخيص الممنوح من الدولة لتاجر، يعد اليوم بحسب الأعراف السائدة جائزاً شرعاً؛ لأنه أصبح مالاً ، وذا قيمة مالية، وله دلالة تجارية معينة، يحقق رواج السلعة ذات العلامة التجارية والاسم التجاري، وهو الذي منح صاحبه ترخيصاً بممارسة العمل، ويعد شيئاً مملوكاً لصاحبه لمزاياه المذكورة ، وتحقيقه صفة الرواج، ومن المعلوم أن المليك يفيد الاختصاص أو الاستبعاد (الاستقلال) أو التمكن من الانتفاع بالشيء المملوك. والعلاقة ناشئة من عقد بيع لا عقد إجارة.

والعلاقة بين الشخص (الطبيعي أو المعنوي أو الاعتباري) علاقة حق عيني، إذ هي علاقة اختصاصية ومباشرة .

ومستند كون الاسم التجاري متمولاً : هو العرف المستند إلى مصلحة معتبرة شرعاً، تتضمن جلب المنفعة، ودفع المضرة، ولا يصادم ذلك نصاً شرعاً، وهذا هو المعروف بمصدر المصالح المرسلة.

وهذا ينطبق على كل (إنتاج فكري) أو إبداع أدبي أو فني أو صناعي، لما له من قيمة مالية بين الناس عرفاً.

وخصائص الملك شرعاً تثبت فيه، وهي: الاختصاص الذي هو جوهر حق الملكية، والمنع، أي منع الغير من الاعتداء عليه إلا بإذن صاحبه ، وجريان التعامل فيه، والمعاوضة عنه عرفاً^(١).

رأي مجمع الفقه في حقوق الابتكار

أولاً: الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية وحق التأليف والاختراع أو الابتكار هي حقوق خاصة لأصحابها ، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمول الناس بها، وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً فلا يجوز الاعتداء عليها.

(١) المعاملات المالية د/ الزحيلي / ٥٨٩ ، المعاملات المالية المعاصرة د/ شبير / ٧٣،

قضايا فقهية معاصرة للبوطي / ٩٣، الحقوق المعنوية د/ النشمي مجلة مجمع الفقه

الإسلامي م ٣ / ٢٣٤٧.

ثانياً: يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية ، ونقل أي منها بعوض مالي إذا انتفى الغرر والتليس والغش باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً^(١).

(١) د/ شبير / ٧٤ .

الخاتمة

تتضمن أبرز النتائج التي توصلت إليها.

❖ الحق نقيض الباطل.

❖ الحق عند الأصوليين - متعلق أمره ونهية.

الحقوق في القانون تنقسم إلى



الحقوق المدنية

تهدف إلى تحقيق مصالح الأفراد

وتنقسم إلى

الحقوق السياسية

وهي الحقوق التي ينشئها القانون للأفراد

بمناسبة تنظيمه للحكم وسلطاته



حقوق خاصة

تنشأ نتيجة روابط الأفراد بعضهم ببعض

بمقتضى قواعد القانون

وتنقسم إلى

حقوق عامة

وهي التي تهدف إلى إحاطة شخص

الإنسان بالرعاية والاحترام الواجبين



حقوق مالية

هي التي يمكن تقويمها بالمال

وتنقسم إلى

حقوق الأسرة

هي التي تقررها قوانين الأحوال الشخصية



حقوق معنوية

هي الحقوق غير المادية

ترد على أشياء معنوية لا

تدرك بحاسة من الحواس

حقوق شخصية

وهي رابطة قانونية بين

شخصين: كدائن ومدين.

حقوق عينية

عبارة عن سلطة مباشرة

يمنحها القانون لشخص

على شيء معين بالذات

كحق الملكية.

أقسام الحقوق عند الفقهاء باعتبار مضمونها



حقوق غير مالية

حقوق مالية

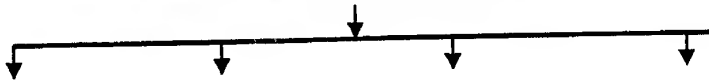
هي التي لا تتعلق بالمال كحق

وهي المتعلقة بالأموال ومنافعها

ولي المقتول في القصاص

✻ الحقوق المعنوية: هي سلطة لشخص على شيء غير مادي سواء أكان نتاجاً ذهنياً ، أم براءة اختراع ، أم ثمرة لنشاط تجاري.

الألفاظ التي تطلق على الحقوق المعنوية



الحقوق المتعلقة

الحقوق التي ترد

الحقوق الذهنية

الملكية الأدبية

بالعملاء

على أموال غير

والفنية والصناعية

مادية

✻ التأليف: هو حق الإنسان في إبداع شيء علمي، أو أدبي، أو فني سواء بالجمع والاختيار أو إحداث شيء لم يسبق إليه.

فالتأليف عمل إبداعي أيا كانت درجته من الأهمية.

✻ حق المؤلف: اتفقت دول العالم على حمايته، ووضع قانون حماية حق المؤلف تنظيماً لحماية حقوق المؤلفين من الناحيتين المدنية والجنائية.

الحقوق الواردة على المؤلفات



حق عام

حق خاص

وهو حق الأمة لحاجتها إلى ما فيه من

وهو الحقوق المادية والأدبية

علوم ومعارف سداً لحاجتها



حق الاقتباس حق الترجمة حق الدولة عند ممانعة المؤلف من نشر مؤلفه مع قيام الحاجة إليه

✽ الحق الأدبي للمؤلف يشمل أبوته على مصنفه ، حق تقرير نشره ، سلطة الرقابة بعد النشر ، سلطة التصحيح ، سلامة التصنيف وحصانته ، المحافظة على عنوان المصنف .

الحقوق المالية



حق مالي في حياة المؤلف يفيد إعطاء المصنف دون سواء حق الاستئثار بمصنفه لاستغلاله

الحق المالي بعد وفاة المؤلف: هو حق يعود لورثته شرعاً على قدر الفريضة الشرعية في الميراث

✽ حق التأليف معتبر شرعاً ويجوز الاعتياض عنه ويعتبر من الحقوق المعنوية.

✽ النشر: هو وضع نسخ من الكتاب في متناول الجمهور لغرض البيع عادة.

✽ الناشر: هو من يحترف نشر الكتب وبيعها.

✽ التوزيع: هو عرض نسخ من الكتاب على عامة الجمهور .

✽ عقد النشر بين المؤلف والناشر قد يكون إجارة أو شركة أو بيع - وكلها جائز شرعاً .

✽ مما يلزمه عقد النشر على المؤلف تسليم علمه للناشر . الضمان للناشر بانفراده بهذا العمل .

✽ براءة الاختراع مجرد سند أو وثيقة أو شهادة بالبراءة، أي إن المخترع أو العالم لم يسبق .

✽ الاسم التجاري: هو ما يشتهر به التاجر محلياً أو عالمياً بسبب جودة سلعته وإتقانها .

✽ حماية حق براءة الاختراع والاسم التجاري مطلوبة شرعاً- وقد نص على ذلك مجمع الفقه الإسلامي .

وأخيراً أسأل الله سبحانه أن ينفع بهذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ،

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ .

فهرس أهم المراجع

❖ القرآن الكريم .

❖ كتب الحديث .

❖ الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي - لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة- تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

❖ سنن ابن ماجه - الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني . تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي. ط. دار الحديث - القاهرة .

❖ سنن أبي داود : للعلامة الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي- ط. دار الريان للتراث .

❖ صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري . النيسابوري دار إحياء التراث العربي بيروت .

❖ فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي- تحقيق محب الدين الخطيب - دار الريان للتراث - المكتبة السلفية .

❖ الموطأ: لعالم المدينة : مالك بن أنس ؓ علق عليه محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي .

❖ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المتوفي سنة ١٢٥٥هـ - ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

❖ كتب الفقه - الفقه الحنفي

❖ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - للعلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء - دار الكتاب العربي بيروت.

❖ حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار- لخاتمة المحققين محمد أمين بن عمر ابن عبد العزيز الشهير بابن عابدين- دار الكتب العلمية بيروت.

✻ شرح فتح القدير . تأليف الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي
ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي على الهداية شرح بداية المبتدي
لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني ومعه حاشية العناية
على الهداية للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرني . ومعه حاشية سعد
جلبي ط. دار الفكر - بيروت - لبنان.

✻ المبسوط لشمس الدين السرخسي المحتوي على كتب ظاهر الرواية للإمام
محمد بن الحسن الشيباني عن الإمام / أبي حنيفة النعمان - ط. دار المعرفة
- بيروت - لبنان.

❖ الفقه المالكي :

✻ بداية المجتهد ونهاية المقتصد : لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن
أحمد بن رشد القرطبي ط. السابعة - دار المعرفة بيروت .

✻ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - للعالم العلامة شمس الدين الشيخ محمد
عرفة الدسوقي على الشرح الكبير للعالم شمس الدين الشيخ محمد عرفة
الدسوقي - على الشرح الكبير : لأبي البركات سيدي أحمد الدردير -
وبهامشه الشرح المذكور مع تقارير للعلامة الشيخ محمد عيسى - دار
إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي .

❖ الفقه الشافعي :

✻ تكملة المجموع شرح المذهب : للإمام العلامة الحافظ أبي زكريا محي الدين
بن شرف النووي بقلم محمد نجيب المطيعي - ط. دار الفكر .
✻ مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج شرح الشيخ محمد الشربيني
الخطيب - علي متن المنهاج لأبي زكريا يحيى ابن شرف النووي ، ط.
مصطفى البابي الحلبي .

❖ الفقه الحنبلي :

✻ شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى لفقيه الحنابلة
الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ط. عالم الكتب.

❁ كشف القناع على متن الإقناع - لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي الحنبلي - راجعه الشيخ مصيلحي مصطفى هلال - ط. دار الفكر .

❁ المغني - تأليف الشيخ الإمام: موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة - على مختصر الإمام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى ويليهِ - الشرح الكبير على متن المقنع تأليف الشيخ الإمام شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي - دار الكتاب العربي .

❖ كتب اللغة :

❁ التعريفات - للسيد علي بن محمد بن علي السيد الزين الجرجاني الحنفي - تحقيق - عبد الرحمن عميرة - ط. عالم الكتب .

❁ القاموس الفقهي - سعدي أبو حبيب دار الفكر - دمشق - سوريا
❁ للقاموسي المحيط للعلامة- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث - مؤسسة الرسالة - بإشراف محمد نعيم العرقسوسي .

❁ لسان العرب - للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري - تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله هاشم . ط. دار المعارف.

❁ المعجم الوسيط قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات. حامد عبد القادر محمد علي النجار ، أشرف على طبعه عبد السلام هارون - مطبعة مصر.

❖ المصادر الحديثة :

❁ بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة - د/ علي محيي الدين على القره داغي ط . دار البشائر الإسلامية.

❁ حق الابتكار في الفقه الإسلامي للدكتور/ فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة - بيروت ط. ٣ ١٩٨٤م.

❁ حق التأليف في القوانين الوضعية المعاصرة ، وفي نظر الشرع الإسلامي ، لصالح الدين الناهي - مجلة هدي الإسلام مجلد (٢٥) العددان (٧، ٨).